المملكة المغربية

المجلس الأعلى للتعليم

رأي

المجلس الأعلى للتعليم

واقع برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية وآفاقها

يوليوز 2009

رأي المجلس الأعلى للتعليم رقم 2009/03

في موضوع:

"واقع برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية وآفاقها"

يوليوز 2009

المجمع الإداري لمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين، الجناح أ 2
شارع علال الفاسي، مدينة العرفان – الرباط. ص.ب. 6535 العرفان – الرباط

الهاتف: 0537774425 / الفاكس: 0537774612
www.cse.ma

الإيداع القانوني : 1089

المحتـــوى

تقديم _____ 5

أولا : عناصر تشخيصية للواقع الحالي لبرامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية _____ 8

ثانيا : أهم الإشكاليات المشتركة المستخلصة من التشخيص _____ 16

ثالثا : من أجل برامج عمل ناجعة للتربية غير النظامية ومحاربة الأمية _____ 19

I - منطلقات ومبادئ مهيكلة _____ 19

II - مقترحات وتوصيات استشرافية _____ 21

التربية غير النظامية _____ 21

محـاربة الأمـية _____ 29

خاتمة _____ 39

الملحقات _____ 41

الملحق الأول : طلب إبداء رأي المجلس الأعلى للتعليم في موضوع : «وضعية برامج محو الأمية والتربية غير النظامية» _____ 43

الملحق الثاني : التماس إحالة طلب إبداء الرأي في موضوع : «وضعية برامج محو الأمية والتربية غير النظامية» إلى المجلس الأعلى للتعليم _____ 44

الملحق الثالث : مراسلة المجلس الأعلى للتعليم إلى كل من السيد الوزير الأول، والسيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، والسيد وزير التشغيل والتكوين المهني والسيدة كاتبة الدولة في التعليم المدرسي، التي رافقت رأي المجلس في «واقع برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية وآفاقها» _____ 45

ملخص باللغة العربية

ملخص باللغة الفرنسية

ملخص باللغة الإنجليزية

تقـــديم

1. طبقا للاختصاصات الموكولة للمجلس الأعلى للتعليم، بموجب الظهير الشريف القاضي بإعادة تنظيمه، ولاسيما المادة الثانية منه، توصل المجلس من الحكومة، عبر مراسلة للسيد الوزير الأول بتاريخ 24 يونيو 2008، بطلب لإبداء رأيه في «واقع برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية وآفاقها».

2. وإدراكا لاستمرار معاناة المغرب من آفة عدم التمدرس والأمية بمعدلات لا تزال مرتفعة، تواصل التسربات السنوية للمنظومة التربوية تغذيتها بأعداد جديدة من الأميين الناشئين، وذلك رغم الجهود المبذولة منذ الاستقلال، وتعدد وتعاقب المقاربات والاستراتيجيات في هذا الشأن، التي لم تتمكن لحد الآن من تحقيق مردودية كمية ونوعية حاسمة ودالة.

3. واقتناعا بكون التصدي لهذه الآفة بهدف استئصالها يُشكل رهانا حاسما، يتعين على بلادنا كسبه، وضرورة ملحة يمليها واجب ضمان الحق في التربية والتعليم بفرص متكافئة لجميع المغاربة دون استثناء، ولاسيما حين يتعلق الأمر باكتساب الكفايات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب، وبتكوين المواطن المتشبع بثوابت الأمة المغربية وبهويتها المتعددة الروافد وبقيمها الحضارية المنفتحة، كما تستدعيها مسؤولية تمكين كل مواطن من التعبير عن ذاته وتحرير طاقاته، في إطار الارتقاء المستمر بالرأسمال البشري.

هذا علاوة على كون القضاء على الأمية من شأنه أن يجنب البلاد التكلفة الباهظة التي تتحملها بفعل انعكاساتها السلبية على الحياة الوطنية: اقتصاديا، اجتماعيا، تربويا وسياسيا.

4. واعتبارا لمقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ولاسيما الدعامة الثانية منه، التي تؤكد أن تحقيق أهداف برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية يعد إلزاما اجتماعيا للدولة بالدرجة الأولى، ومسؤولية متقاسمة تستدعي انخراطا فعليا لقطاعات ومؤسسات التربية والتكوين والمشغِّلين والقطاعات الإنتاجية المتضررة من آفة الأمية، وللهيئات المنتخبة وفعاليات المجتمع المدني والتزام الأسر والفئات المستهدفة.

5. انكب المجلس وهيئاته المختصة، على إعداد هذا الرأي، الذي يتوخى، في ضوء تقويم الواقع الحالي لبرامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية، اقتراح مداخل استشرافية توطد مكتسبات تلك البرامج، وتُسهم بحلول مجددة، من شأنها:

- تسريع وتيرة إعادة إدماج مئات الآلاف من الأطفال قبل 15 سنة من العمر، الموجودين حاليا خارج المدرسة، إما في المستويات المدرسية الملائمة، وإمّا تيسير متابعتهم لتكوينات مهنية مناسبة؛
- تمكين فئات المجتمع التي تعاني الأمية من المعارف والكفايات الأساسية، المرتبطة على الخصوص بالقراءة والكتابة والحساب، ضمن عرض تربوي لتعليم الكبار، مرن ومفتوح على التعلم مدى الحياة، ومحصِّن من الارتداد إلى الأمية.

6. لبلورة هذا الرأي، استند المجلس، بالأساس، إلى:

- نتائج أشغال اللجنة الدائمة لاستراتيجيات وبرامج الإصلاح لدى المجلس، بتنسيق مع مكتبه؛
- الدراسات والبحوث ذات الصلة، و تقارير ووثائق القطاعات المكلفة بالتربية والتكوين؛
- الدراسة الميدانية التي أشرف المجلس على إنجازها في هذا الموضوع سنة 2009؛

- التحليل المقارن لبعض التجارب الدولية الذي أنجزه المجلس؛
- خلاصات جلسات الاستماع والتشاور التي نظمها المجلس مع الفاعلين المعنيين، وعلى الأخص القطاعات الحكومية وجمعيات المجتمع المدني.

7. في ضوء ذلك، وبناء على مداولات الدورة العادية التاسعة المنعقدة يومي 20 و21 يوليوز 2009، يدلي المجلس برأيه في هذا الموضوع، منتظما حسب المحاور الآتية:

- أولا: عناصر تشخيصية؛
- ثانيا: أهم الإشكاليات المشتركة المستخلصة من التشخيص؛
- ثالثا: من أجل برامج عمل ناجعة للتربية غير النظامية ومحاربة الأمية:

I. منطلقات ومبادئ مهيكلة؛

II. مقترحات وتوصيات استشرافية:

– التربية غير النظامية؛

– محاربة الأمية.

أولا: عناصر تشخيصية للواقع الحالي لبرامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية

8. تتيح الوثيقة المتضمنة لاستراتيجية محاربة الأمية والتربية غير النظامية بالمغرب، الصادرة سنة 2004 عن كتابة الدولة سابقا المكلفة بمحاربة الأمية وبالتربية غير النظامية، استخلاص تعريف عام للبرامج المرتبطة بهذين المجالين، مفاده أن:

9. التربية غير النظامية، تحيل إلى:

- برنامج الفرصة الثانية، الهادف إلى تعليم أطفال الفئة العمرية 9-14 سنة، قصد إعادة إدماجهم في التعليم النظامي، أو تيسير ولوجهم مؤسسات التكوين المهني؛
- برنامج الحد من الانقطاع الدراسي: وهو برنامج وقائي ينبني على اليقظة التربوية، ويستهدف التلاميذ المهددين بالانقطاع الدراسي، عبر مواكبتهم بما يحتاجونه من دعم تربوي أو اجتماعي.

10. محاربة الأمية، وتتم عبر:

- برنامج محو أمية الكبار، الموجه لليافعين والراشدين البالغين 15 سنة فما فوق، بهدف إكسابهم الكفايات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب، وتأهيلهم المهني، وإعدادهم لممارسة الأنشطة المدّرَة للدخل. يتعلق الأمر بالبرنامج العام المفتوح، وبرامج كل من المقاولات والقطاعات الحكومية والجمعيات؛
- برنامج ما بعد محو الأمية، يستهدف الفئات التي أنهت بنجاح مرحلة محو الأمية، بغاية تحصينها من الارتداد إلى الأمية، وتعزيز قدراتها على

التعلم مدى الحياة، وتمكينها من حسن استعمال كفاياتها المكتسبة في الحياة اليومية والمهنية.

11. انطلاقا من هذا التعريف، سيتم الوقوف على واقع هذه البرامج حسب كل مجال على حدة [1].

1. تجدر الإشارة إلى أن المعطيات الإحصائية الواردة في عناصر التشخيص، ونظرا للنقص الذي يعتري المنظومة المعلوماتية في هذا المجال، قد تم استقاؤها من مصادر متعددة وبإحالات سنوية مختلفة. لذلك فإنها تظل عموما تقريبية. وتهم المصادر المعتمدة بالأساس: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004، البحث الوطني حول الأمية وعدم التمدرس والانقطاع الدراسي 2006، معطيات وزارة التربية الوطنية 2007-2008 ، إسقاطات قطاع التربية غير النظامية ومحاربة الأمية 2009.

التربية غير النظامية :

الأطفال الموجودون خارج المدرسة:

12. تبين المعطيات الإحصائية لسنة 2009[2] وجود ما يقارب 135 000 طفل وطفلة من الفئة العمرية 6 – 8 سنوات، و أزيد من 200 000 طفل وطفلة من الفئة 9 – 11 سنة، وما يفوق 600 000 طفل وطفلة في سن 12 إلى 15 سنة خارج المدرسة حاليا؛ أي ما يقارب 940 000 طفل وطفلة. بعد أن كان هذا العدد يتجاوز مليون طفل، حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2004.

الهدر والانقطاع الدراسي حسب الفئات العمرية:

13. بالرجوع إلى المعطيات الإحصائية لسنة 2006[3]، يلاحظ أن النسبة العامة للمنقطعين عن الدراسة لدى الفئة العمرية 9-14 سنة بلغت 8%.

14. هذا يعني أن طفلا واحدا من كل عشرة يغادر المدرسة في سن مبكرة. كما أن أطفال الوسط القروي هم الأكثر عرضة للانقطاع الدراسي مقارنة بأقرانهم في الوسط الحضري بثلاث مرات. حيث يضم الوسط القروي ¾ الأطفال المنقطعين عن الدراسة على الصعيد الوطني.

الانقطاع حسب المستويات الدراسية لسلك الإبتدائي [4]:

15. تجاوزت نسبة الانقطاع الدراسي في التعليم الابتدائي 4,5% من تلاميذ هذا السلك (4% في صفوف الفتيان و5% في صفوف الفتيات)، أي بمجموع يتجاوز 160 000 تلميذ وتلميذة.

2. قطاع التربية غير النظامية 2009.
3. البحث الوطني حول الأمية وعدم التمدرس والانقطاع الدراسي 2006.
4. وزارة التربية الوطنية – قطاع التعليم المدرسي 2007-2008 .

16. أما في الثانوي الإعدادي فقد بلغت نسبة الانقطاع الدراسي ما يفوق 13% (11% في صفوف الفتيات و14% في صفوف الفتيان) بمجموع يزيد عن 180 000 تلميذة وتلميذ.

17. بذلك، يصل العدد الإجمالي للمنقطعين عن الدراسة في سلكي الإبتدائي والثانوي الإعدادي خلال سنة 2007-2008 إلى ما يفوق 340 000 تلميذ وتلميذة.

18. وهو مؤشر سلبي بالنسبة للمردودية الداخلية للمنظومة التربوية، يعكس محدودية قدرتها، لحد الآن، على الاحتفاظ بجميع الأطفال المعنيين قبل استيفائهم سن الإلزامية. وذلك رغم الجهود التي بُذلت، على الخصوص خلال العشرية الحالية، مُحققة انخفاضا في النسبة الإجمالية لأعداد الأطفال الموجودين خارج المدرسة من 22% سنة 2004، إلى 15% سنة 2006[5].

19. أما الأسباب المفسرة لعدم التمدرس والانقطاع الدراسي حسب عدد من الدراسات، فتتمثل على الخصوص فيما يلي:

- عدم التطبيق التام لمقتضيات القانون رقم 00-04 المتعلق بإلزامية التعليم؛
- الفشل الدراسي؛ محدودية الدعم البيداغوجي؛ الطرد من المدرسة وبُعدها عن سكن المتعلمين ولاسيما في الوسط القروي؛ افتقار جملة من المؤسسات التعليمية للداخليات؛
- الصعوبات التي تعاني منها بعض الأسر في تحمل تكاليف تمدرس أبنائها؛ محدودية الدعم الاجتماعي في محيط المدرسة؛
- ضعف إسهام شركاء المنظومة التربوية، مما يجعل المدرسة شبه معزولة، تواجه لوحدها مختلف الأعباء والصعوبات المرتبطة بالتعليم والتمدرس، سواء منها تلك المتعلقة بالجوانب البيداغوجية التي تقع تحت مسؤوليتها المباشرة، أو ذات الطابع الاجتماعي التي تتجاوزها.

5. البحث الوطني حول الأمية وعدم التمدرس والانقطاع الدراسي 2006.

20. علاوة على هذا التشخيص الكمي الإجمالي، تتحدد أبرز مكامن التعثر التي تعاني منها البرامج الحالية للتربية غير النظامية فيما يلي:

- غياب خريطة جهوية وإقليمية وعلى مستوى الجماعات، مخصصة لرصد الأطفال غير الممدرسين المستهدفين ببرامج التربية غير النظامية؛ مما يتعذر معه تحديد مواقع وجودهم بحسب السن والنوع والوسط، وصعوبة تتبعهم ومواكبة مسارهم الدراسي وتحديد مآلهم بعد الاستفادة من تلك البرامج؛
- محدودية استقطاب كافة الأطفال المعنيين، بسبب توزعهم الجغرافي، وتنوع فئاتهم حسب السن والنوع، واختلاف حاجاتهم من التمدرس، وتباين ظروفهم السوسيو–اقتصادية، وصعوبة إقناع أسرهم بإعادة تمدرسهم؛
- عدم ملاءمة المكتسبات الدراسية المحصلة لدى الأطفال المستفيدين لمستلزمات إعادة الإدماج في التعليم النظامي؛ إلى جانب اعتماد برامج التربية غير النظامية، في الغالب، عرضا بيداغوجيا أحاديا غير مرفوق بآليات للتتبع والتقويم والمواكبة. من بين التجليات الأساسية لهذا الواقع ضعف عملية إعادة إدماج الأطفال المعنيين، حيث لم يتجاوز عدد المدمجين 500 34 طفل في التعليم الإلزامي والتكوين المهني، من أصل ما يناهز 000 331 مستفيد من هذه البرامج، خلال الفترة ما بين 1998 و2008، أي بنسبة إدماج لم تتعد 10%؛
- محدودية الشراكة مع الجمعيات وموسميتها، واكتفاء أغلبها، بفعل نقص القدرات التدبيرية والبيداغوجية، بمحو أمية الأطفال، دون التمكن من تحقيق الأهداف الإدماجية المتوخاة من برامج التربية غير النظامية.

محاربة الأمية :

معدلات الأمية لدى اليافعين والكبار:

21. انخفضت نسبة الأمية لدى الفئة العمرية 15 سنة فما فوق من 47,7% سنة 2004 إلى ما يقارب 43% سنة 2006، بمعدل ناهز 5 نقط [6]. كما انخفضت هذه النسبة لدى الفئة العمرية 10 سنوات فما فوق بدورها من 43 % سنة 2004 [7] إلى 38.5 % سنة 2006[8].

22. مع ذلك، ما تزال الأعداد المطلقة مرتفعة؛ حيث تبلغ حوالي 8,8 ملايين شخص[9] من الفئة العمرية 15 سنة فما فوق.

23. تتجلى التفاوتات في النسب الإجمالية للأمية في الجوانب التالية [10]:

- على مستوى النوع: تبلغ نسبة الأمية لدى النساء من الفئة العمرية 15 سنة فما فوق 52%، مقابل ما يناهز 34% لدى الرجال من نفس الفئة العمرية؛
- على مستوى الوسط: تصل نسبة الأمية إلى 61% لدى نفس الفئة العمرية، في الوسط القروي؛ مقابل 30% في الوسط الحضري؛
- وعلى مستوى الجهات، تسجل جهة تازة الحسيمة تاونات أعلى نسبة للأمية، بما يناهز 59% من الساكنة البالغة 15 سنة فما فوق، متبوعة بجهتي تادلة أزيلال بنسبة 56%، وسوس ماسة درعة بنسبة 51%. في حين لا تتعدى هذه النسبة 28% بجهة الرباط سلا زمور زعير، و25% بجهة الدار البيضاء الكبرى.

6. البحث الوطني حول الأمية وعدم التمدرس والانقطاع الدراسي 2006.
7. الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004.
8. البحث الوطني حول الأمية وعدم التمدرس والانقطاع الدراسي 2006.
9. البحث الوطني حول التشغيل والبطالة المنجز سنة 2007.
10. البحث الوطني حول الأمية وعدم التمدرس والانقطاع الدراسي 2006.

24. تمس الأمية أيضا الساكنة النشيطة المشغَّلة من الفئة العمرية 15سنة فما فوق، ولاسيما في قطاعات الفلاحة، الصناعة، الصيد البحري، البناء، الخدمات، السياحة، الصناعة التقليدية، الوظيفة العمومية والجماعات المحلية، حيث يصل معدلها إلى 36% [11].

25. يتبين من خلال هذه المعطيات أن إيقاع محاربة الأمية يتم بوتيرة بطيئة، ينضاف إليها استمرار المنابع المغذية لهذه الآفة، المرتبطة بعدم التمدرس والانقطاع المبكر عن الدراسة والهدر المدرسي؛ مما لا يزال يحول دون تحقيق الأهداف الوطنية في هذا المجال، ولاسيما تلك التي حددها الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الرامية إلى تخفيض نسبة الأمية إلى أقل من 20% في أفق سنة 2010.

26. فضلا عن هذا التشخيص الكمي العام، تتمثل أهم الصعوبات التي تعترض البرامج الحالية لمحاربة الأمية فيما يلي:

أ – ضعف الإقبال والطلب أمام محدودية الجاذبية وقلة الحوافز، وغلبة منطق العرض الأحادي، في مقابل تنوع المستهدفين من حيث الوسط الجغرافي، والفئات العمرية، والنوع، والشرائح الاجتماعية – المهنية. مما يقلص من قدرة أغلب تلك البرامج على الاستقطاب، ويسبب في ارتفاع نسب الهدر المُفضية إلى الارتداد إلى الأمية؛

من بين تجليات هذه الوضعية الإقبال الملحوظ على برامج محو الأمية من طرف النساء والفئات العمرية التي غالبا ما تكون متقدمة في السن. من ثم، سيكون من المفيد مساءلة هذا التباين، من حيث النوع والفئات العمرية والشرائح السوسيو – مهنية، في ارتباط بالواقع الحالي لمنطقي العرض والطلب؛

11. البحث الوطني حول الأمية وعدم التمدرس والانقطاع الدراسي 2006.

ب– الافتقار إلى هندسة أندراغوجية مرنة ووظيفية، تستجيب، بمكونات برامجها وطرائقها، للمتطلبات الملائمة للتأطير والتكوين، ولتنوع الطلب بحسب خصوصية الفئات المستهدفة، وترتكز على العمل بمبدأ التعلم مدى الحياة بواسطة برامج تخصص لمرحلة محو الأمية، وأخرى توجه لمرحلة ما بعد محو الأمية؛

ج– وجود تفاوت في قدرات الفاعلين والشركاء وفي مردود تدخلهم في برامج محو الأمية، مع الافتقار إلى آليات للتنسيق والمواكبة والتأطير والاستمرارية. علاوة على محدودية إسهام عدد من القطاعات المعنية، ولاسيما الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية والمقاولات؛

د– نقص في أدوات قياس المكتسبات اللازمة للتحرر من الأمية على مستوى القراءة والكتابة والحساب، إلى جانب الكفايات الوظيفية التي تتطلبها البرامج القطاعية، مع تعذر الحصول على معطيات دقيقة تتصل بنسب الهدر واستكمال الغلاف الزمني والوحدات والتعلمات المبرمجة.

ثانيا: أهم الإشكاليات المشتركة المستخلصة من التشخيص

27. من خلال نتائج التشخيص، يتبين أن الواقع الحالي لبرامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية، يطرح عددا من الإشكاليات المشتركة بين هذين القطاعين، مع ما يوجد بينهما من اختلافات؛ إشكاليات ما تزال قائمة، رغم ما حققته هذه البرامج من مكتسبات، وما راكمته من تجارب هامة وممارسات ناجحة، ولاسيما في فترة بداية الاستقلال وفي السنوات الأخيرة.

28. تتمثل أهم هذه الإشكاليات فيما يلي:

29. إشكالية الحكامة، من أبرز تجلياتها:

- النقص في الريادة على المستويات الوطنية والجهوية والمحلية؛
- عدم الاستقرار المؤسستي، الذي نتج عنه تأرجح الآلية التدبيرية والتنظيمية لبرامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية، وكذا تعدد وتعاقب الاستراتيجيات المرتبطة بها، دون أن يكون هذا التغيير مبنيا على تقويم موضوعي منتظم، كفيل باستخلاص مواطن القوة لتوطيدها وتطويرها ومكامن الضعف لاستدراكها، وللتمكن في ضوء ذلك من تحيين مداخل العمل وتجديدها؛
- تداخل المسؤوليات والاختصاصات في تدبير هذه البرامج، ومحدودية تنسيق تدخلات مختلف الفاعلين؛
- هشاشة الهياكل الجهوية والإقليمية وضعف تدبير القرب، القائم على الملاءمة مع الخصوصيات. في هذا الصدد، يلاحَظ أن البرامج الحالية تغلب عليها نمطية التعامل مع فئات أهم ما تتسم به تباينها من حيث

السن والنوع والحاجيات والوسط الاجتماعي والجغرافي؛

- الافتقار إلى منظومة معلوماتية محينة توفر المعطيات الإحصائية والنوعية اللازمة حول أعداد الفئات المستهدفة وسنها ونوعها وتموقعها الجغرافي ووضعها السوسيو– مهني، وطبيعة استفادتها من البرامج ومآلها، وفق مؤشرات وطنية واضحة، كفيلة بالرصد والتصحيح، وتوجيه اتخاذ القرارات الاستشرافية الملائمة.

30. إشكالية المردودية: المتسمة بإيقاعها البطيء وبإنجازاتها المحدودة، من حيث معدلات تخفيض الأمية ونسب إعادة الإدماج، وكذا بنتائجها وآثارها المفتقرة إلى مواكبة المستفيدين وتتبع مسارهم ومآلهم. ومما يزيد من حدة هذه الإشكالية استمرار الهدر والانقطاع والفشل الدراسي، بوصفها منابع تواصل تغذية صفوف اليافعين غير المدرسين، وترفع من أعداد الأشخاص الأميين.

31. إشكالية التأطير والتكوين: المتمثلة في الافتقار، في الغالب، إلى أطر للتكوين والتعليم ذات تأهيل خاص وكفايات ملائمة لخصوصية برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية، ولنوعية الفئات المستهدفة.

32. إشكالية التواصل والتعبئة: الناتجة عن موسمية العمليات التواصلية، ومحدودية أثرها في حفز المعنيين وتشجيعهم على الإقبال والمواظبة.

33. إشكالية التتبع والتقويم : حيث نادرا ما تتم مواكبة هذه البرامج بالتتبع والتقويم اللازمين، بناء على مؤشرات واضحة ومعروفة، لقياس الأثر الفعلي وضمان نجاعة الإنجازية والمردودية من أجل التصحيح والمعالجة، وتوجيه القرار بناء على نتائج التقويم والدروس المستخلصة منها.

34. إشكالية الإشهاد وتوطيد المكتسبات وحفزها، المتمثلة في مستويين:

أ. غياب الاعتراف بقيمة شهادة التربية غير النظامية ومحو الأمية وعدم تخويل حاملها، في الغالب، أية حوافز من شأنها دعم مساره الحياتي والمهني؛

ب. الافتقار إلى مخططات عمل واضحة لتتبع مآل المستفيدين من هذه البرامج، وذلك:

- من جهة، بهدف تيسير عملية إعادة إدماج الفئات المستفيدة من برامج التربية غير النظامية، ولاسيما بالنظر لغياب نص يقنن هذه العملية؛
- ومن جهة أخرى، لتدبير مرحلة ما بعد محو الأمية، على نحو يسمح بالاستثمار الوظيفي لمكتسبات المستفيدين، ويحول دون ارتدادهم إليها من جديد.

35. إشكالية التمويل، وأهم تجلياتها على الخصوص:

أ. محدودية الاعتمادات المالية المخصصة لهذه البرامج، واستنادها إلى موارد غير قارة وغير كافية، في مقابل الحجم الوازن للأهداف المتوخاة، مما يكون على حساب تحقيق إنجازية نوعية ناجعة، ببرمجة دقيقة على المدَيَين المتوسط والبعيد؛

ب. ضعف إسهام كل من القطاعات الحكومية الأخرى والجماعات المحلية وقطاع التعليم الخاص والمقاولات؛

ج. التباين القائم بين التكلفة الفردية السنوية غير الكافية المخصصة لكل مستفيد، وبين الاستجابة للمستلزمات الضرورية لتمدرس وتعليم ملائم بمواصفات الجودة.

ثالثا: من أجل برامج عمل ناجعة للتربية غير النظامية ومحاربة الأمية

منطلقات ومبادئ مهيكلة

36. بناء على العناصر التشخيصية للواقع الحالي لبرامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية، والإشكاليات المرتبطة بها، المبينة أعلاه، فإن المجلس الأعلى للتعليم يُسهم بمقترحاته وتوصياته الاستشرافية لآفاق هذه البرامج، بالاستناد إلى المنطلقات والمبادئ التالية:

أ- اعتبار أن التربية والتعليم، ولاسيما في مراحلها الأساسية المتعلقة بالتمكن من كفايات القراءة والكتابة والحساب، من الواجبات الأساسية للدولة، وحقا من حقوق الإنسان، ومقوما أساسيا لمواطنته وصون كرامته وتحقيق اندماجه الاجتماعي.

ب – الارتباط العضوي بين نجاح برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية وبين التطبيق الحازم لمقتضيات قانون التعليم الإلزامي، الذي يعد المدخل الأساس للحد من عدم التمدرس وتجفيف منابع الهدر والوقاية من الأمية.

ولأن وجود أعداد وازنة من الأطفال المستهدفين بالتربية غير النظامية يشكل اختلالا أساسيا في تعميم التعليم الإلزامي، فإن معالجة هذا الاختلال تستدعي تدخلا فوريا، مما يجعل هذه البرامج جديرة بأن تدرج عضويا ضمن مشاريع البرنامج الاستعجالي (2009-2012)، وفي إطار الأوراش ذات الأولوية للإصلاح التربوي.

ج- استحضار الخاصية الهيكلية والمتشعبة لإشكالية الأمية، التي تتطلب معالجة توازن بين تسريع وتيرة الإنجاز وبين التدرج في التفعيل وفق

برمجة منسقة ومندمجة، وبتوفير مختلف الوسائل اللازمة، على نحو يمكن من الوفاء التام بالمواعد والآجال المحددة، مع التحقيق الفعلي للأهداف الكمية والنوعية المتوخاة.

د- الامتناع الفعلي عن تشغيل الأطفال قبل استيفائهم 15 سنة، باعتبار أن مكانهم الطبيعي هو المدرسة، وسهر السلطات المختصة على تفعيل القانون الجاري به العمل إزاء كل مخالفة لذلك. مع تأكيد أهمية إدراج تكوينات مهنية أولية في المسار الدراسي للمتعلم، وعلى الأخص في مرحلة التعليم الثانوي الإعدادي، وذلك بهدف تمكينه من خيارات تستجيب لميولاته الدراسية أو المهنية.

ه- تطوير المقاربة المعتمدة في برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية، في اتجاه جعلها مؤطَّرة وفق رؤية واضحة ومندمجة، بأهداف وظيفية تراعي الفروق القائمة بين هذين المجالين، وتكون مبنية على تنسيق كافة التدخلات وتدبير القرب، وتتبع النتائج وتقويمها.

و- التأكيد، بناء على ما سبق، أنه رغم التقاء برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية في تحمل انعكاسات عدم التمدرس وفي مواجهة نتائجه، فإن هناك اختلافات نوعية بينهما من حيث الأهداف والفئاتُ المستهدفة وآليات التدبير والمناهج والبرامج والمقاربات البيداغوجية وبرمجة الإنجاز، مما يستدعي الفصل المؤسستي والمنهجي بين هذين المجالين، مراعاة لخصوصيات كل منهما.

مقترحات وتوصيات استشرافية

37. في ضوء هذه المنطلقات والمبادئ، يقدم المجلس مقترحاته وتوصياته المتعلقة أولا ببرامج التربية غير النظامية، ثم بعد ذلك ببرامج محاربة الأمية.

التربية غير النظامية

الأهداف والاستهداف

38. اعتبارا للطابع الاستعجالي لاستدراك تمدرس الأطفال البالغين أقل من 15 سنة من العمر غير المدرسين حاليا، يقترح المجلس إنجاز إحصاء، في أقرب الآجال، يشمل، علاوة على المستفيدين حاليا، مجموع الأطفال المعنيين، بمن فيهم ذوو الاحتياجات الخاصة، والأطفال غير المدرسين الذين التحقوا بالتعليم العتيق؛ إحصاء يخصص له مكون قائم بذاته في النظام المعلوماتي للتعليم المدرسي، تحيَّن قاعدة بياناته بانتظام. ويتم على أساس هذا الإحصاء وضع خريطة دقيقة تحتوي على معطيات تهم، على الخصوص: مواقع وجود الأطفال المستهدفين، وفئاتهم حسب السن والنوع وأسباب عدم تمدرسهم أو انقطاعهم عن الدراسة، بشكل يساعد على تحديد صيغ ونقط التدخل حسب الجهات والأقاليم والجماعات القروية والحضرية.

39. في ارتباط بذلك، ينبغي العمل على توسيع برامج التربية غير النظامية والتمدرس الاستدراكي، في أفق تعميمها التدريجي، لتشمل مجموع الأطفال المعنيين بها، على أساس إعادة إدماجهم في مستويات التعليم المناسبة، أو في تكوينات بديلة ملائمة حسب حاجيات الفئات العمرية، ببرامج ناجعة وملائمة وبوتيرة إنجازية تستحضر الضرورة القصوى لتسريع معالجة معضلة عدم التمدرس والانقطاع الدراسي، وذلك بالسهر على تحقيق الأهداف التالية:

أ. تجفيف منابع عدم التمدرس، باتخاذ كل التدابير وتوفير مختلف الوسائل الكفيلة بضمان إنجاح التفعيل الأمثل لمشاريع البرنامج الاستعجالي، ولاسيما تلك المتعلقة بالتعميم الفعلي للتعليم الإلزامي، ومحاربة الهدر المدرسي؛

ب. في الإطار نفسه، يتعين العمل على إرساء برنامج وطني لتعليم أولي جيد لفائدة كافة الأطفال المغاربة المتراوحة أعمارهم بين 4 و5 سنوات، وذلك لتيسير اندماجهم السلس في المنظومة التربوية، وتمكينهم من سبل النجاح الدراسي. ولا حاجة للتأكيد على أن تعميم التعليم الأولي من شأنه أن يضمن الترسيخ المبكر لتكافؤ الفرص، والوقاية الاستباقية من التكرار والهدر المدرسي؛

ج. توفير مقعد بيداغوجي لكل طفل يتجاوز عمره 6 سنوات إلى حدود 8 سنوات غير مسجل في المدرسة، وضمان مواصلة تمدرسه بدون انقطاع، إلى غاية إتمامه سن التعليم الإلزامي على الأقل؛

د. استدراك تمدرس كافة الأطفال من الفئة العمرية 9 -11 سنة، مع تحديد الغلاف الزمني المناسب لذلك، وتوفير شروط إدماجهم في أسلاك ومستويات التعليم الملائمة، مع ضمان الاحتفاظ بهم في المدرسة وفق قانون إلزامية التعليم؛

ه. استدراك تمدرس كافة الأطفال من الفئة العمرية 12-15 سنة، وتيسير إدماجهم بعد هذا السن، إما في التعليم الثانوي التأهيلي وإمّا تمكينهم، بتنسيق مع قطاع التكوين المهني، من تكوينات ملائمة وفق برامج تستجيب لحاجاتهم؛

و. استثمار الإمكانات التي تتيحها شبكات التربية والتكوين، المنصوص على إحداثها في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، والتي يتعين الإسراع بإرسائها وتفعيلها، حتى تضطلع بدورها الأساسي في هذا الشأن؛

ز. تخصيص الدعم الاجتماعي الضروري عبر المزاوجة بين تقديم مساعدات مشروطة للأسر ذات الاحتياجات الخاصة في مقابل سهرها على تمدرس أبنائها، وبين تنمية روح المسؤولية لديها، وذلك بإسهام من المؤسسات الوطنية المختصة في مشاريع التنمية والتضامن ومؤسسات الخدمات الاجتماعية المختصة والمنظمات المانحة؛

ح. استلهام التجارب الناجحة في هذا الشأن، ومنها على سبيل المثال:

- عملية توزيع الكتب والأدوات المدرسية بمناسبة الدخول المدرسي، على الأطفال المستحقين، لدعم الأسر المعوزة والإسهام في تشجيع التمدرس ومحاربة الانقطاع عن الدراسة؛
- برنامج «تيسير» للتحويلات المالية المشروطة لفائدة الأسر ذات الظروف الاجتماعية الصعبة في الوسط القروي، الذي انطلق تطبيقه منذ الدخول المدرسي 2008– 2009 ؛ والذي تمكن، في ظرف وجيز، من إحراز نتائج نوعية على مستوى الحد من الهدر المدرسي وتشجيع المواظبة على التمدرس.

الحكامة والتدبير

40. من أجل تدبير ناجع لبرامج التربية غير النظامية، يُقترح اتخاذ إجراءات على مستويي التدبير والتنظيم، تستمد روحها من القانون 00-04 المتعلق بالتعليم الإلزامي، قصد:

أ. تخويل برامج التربية غير النظامية مكانها الطبيعي ضمن مكونات التعليم الإلزامي؛

ب. تمتيع التلاميذ المستهدفين ببرامج التربية غير النظامية بالوضعية نفسها المخولة لأقرانهم في أسلاك التعليم النظامي، من حيث فضاءات التعلم، التأمين، الامتحانات الإشهادية، الحياة المدرسية والأنشطة المندمجة،

الدعم البيداغوجي والاجتماعي...

ج. تعزيز الحكامة المركزية لبرامج التربية غير النظامية بحكامة غير ممركزة ولامركزية على المستويين الجهوي والمحلي، تتولى الإشراف على إنجاز هذه البرامج وتنفيذها وتتبعها في عين المكان، كما تقوم بتنسيق الدعم التربوي والاجتماعي وتدبيره، وتيسير شروط إعادة الإدماج، وتعزيز الشراكات التي من شأنها دعم هذه البرامج وإنجاحها؛

د. استكشاف سبل تحقيق إسهام فاعل للجماعات المحلية وتشجيع القطاع الخاص على الانخراط في تحقيق أهداف التربية غير النظامية، وذلك ضمن برامج ومشاريع منسقة؛

ه. حفز المبادرات وتشجيع الممارسات الجيدة في هذا المجال لدى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، والنيابات الإقليمية للتربية الوطنية، والجماعات المحلية، وهيئات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، مع الحرص على التعريف بها والنظر في إمكانية تعميمها.

41. سعيا للرفع من مؤشرات النجاعة، يتم تنظيم برامج التربية غير النظامية وفق خطة عمل بمدَيَين زمنيين:

- مدى متوسط ذو طابع استعجالي، يهدف إلى استدراك تمدرس العدد الإجمالي للأطفال الموجودين حاليا خارج المدرسة، وذلك في أفق سنة 2015. مع اتخاذ التدابير اللازمة لتمدرس كافة الأطفال البالغين 6 سنوات من العمر، واعتماد آليات لتتبعهم ومواكبتهم ودعمهم تربويا أو اجتماعيا، وتحصينهم من كل أشكال الانقطاع والهدر الدراسي، على نحو يضمن مواصلتهم لمسارهم الدراسي، في إطار التحقيق التام لتعميم التعليم الإلزامي.

- مدى متواصل ومنتظم يُدرج هذه البرامج في العمل الاعتيادي للمنظومة التربوية، الذي سيظل مدعوا، باستمرار، إلى اليقظة والاستباق، والتصدي القبلي للعوامل المسببة في الهدر المدرسي، عبر رصد التلاميذ الذين يواجهون صعوبات تجعلهم مهددين بالتعثر أو الانقطاع الدراسي، من أجل تحصينهم ومساعدتهم بما يحتاجون إليه من دعم بيداغوجي أو نفسي تربوي أو اجتماعي.

42. للغرض نفسه، من المهم إحداث مراكز للاستماع والإرشاد والدعم مزودة باختصاصيين، مع تشجيع تعميمها على كافة المؤسسات التعليمية، وذلك في إطار تقديم الخدمات الطبية والمساعدة النفسية والاجتماعية لفائدة المتعلمين المحتاجين لذلك.

التطوير البيداغوجي والتكوين

43. توطيدا للتجربة البيداغوجية التي راكمتها برامج التربية غير النظامية، وعملا على تطويرها، ينبغي:

- إنجاز تقويم شمولي للمناهج والبرامج والوسائط التعليمية المعتمدة، بهدف مراجعتها وتحيينها وملاءمتها وضمان مرونتها؛
- تخصيص تكوينات مؤهِّلة للأطر التربوية التي يُعهد لها بتدريس برامج التربية غير النظامية، بما في ذلك ما يتصل بالكفايات الضرورية لتعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة؛
- دعم البحث التربوي في مجال التربية غير النظامية، خاصة على المستوى الديداكتيكي والحوامل البيداغوجية وأساليب التتبع والتقويم التربوي.

بنيات الاستقبال والتأطير التربوي

44. من أجل تخصيص الفضاءات الملائمة لإنجاز برامج التربية غير النظامية، في تكامل مع التعليم النظامي، ضمن مدرسة متعددة الأساليب، ينبغي العمل على استقبال الأطفال المعنيين بهذه البرامج بالمؤسسات التعليمية أساسا، مع إدراجهم ضمن الخريطة التنظيمية للمدارس المستقبلة، ومعاملتهم طبقا لمقتضيات أنظمتها الداخلية من حيث الحقوق والواجبات.

45. يضطلع بمهام التأطير التربوي لبرامج التربية غير النظامية والتمدرس الاستدراكي مدرسات ومدرسو التعليمين الإبتدائي والثانوي الإعدادي بالدرجة الأولى، بعد تمكينهم من تكوين تأهيلي لهذا الغرض، ومنحهم حوافز مادية ومعنوية عن قيامهم بهذه المهمة، مع دعمهم بالتأطير التربوي.

46. مراعاة لمتطلبات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة الممكن استهدافهم ببرامج التربية غير النظامية، ينبغي العمل على إعداد المقاربات البيداغوجية وتهيئة الفضاءات التربوية وتوفير الوسائل الملائمة لذلك.

47. اعتبارا للإسهام الفاعل لجمعيات المجتمع المدني في هذا المجال، وتثمينا لما أفرزه من ممارسات ناجحة، وبهدف تنظيم التدخل بالجودة المطلوبة في هذا القطاع وتتبعه وتقويمه، يتم اعتماد صيغة للتعاقد مع الجمعيات النشيطة ذات الصلة (حوالي 260 جمعية شريكة حاليا)، وفق دفتر تحملات بمعايير شفافة للانتقاء وبضوابط واضحة ودقيقة للحفز وللتتبع والتقويم.

يتم بموجب هذا التعاقد التزام هذه الجمعيات بمعايير التجهيز والتأطير والبرامج والمناهج المقررة بالنسبة للتربية غير النظامية، وتحظى تبعا لذلك بدعم الدولة وتخضع لمراقبتها.

التمويل

48. يتوقف إنجاح برامج التربية غير النظامية على توفير الوسائل والاعتمادات الكفيلة بتحقيق الأهداف الكمية والنوعية المشار إليها أعلاه.

49. في هذا الإطار، يتعين رصد الاعتماد المالي السنوي الكافي، ضمن ميزانية وزارة التربية الوطنية، لتغطية التكاليف اللازمة لإنجاز هذه البرامج، مع تركيز الجهود أكثر على الفترة الزمنية التي ستخصص للاستيعاب التام لمجموع الأطفال الموجودين حاليا خارج المدرسة.

50. لهذا الغرض، يجدر تأكيد أهمية الرفع من المجهود المالي للدولة، وتعزيزه بمصادر إضافية، تستند إلى شراكات مؤسساتية مع الجماعات المحلية والقطاع الخاص ومؤسسات التعاون والتضامن الاجتماعي والمانحين الدوليين.

51. في ارتباط بذلك، يتعين مراجعة التكلفة الفردية السنوية للتمدرس الإستدراكي، التي لا تتجاوز حاليا ألف درهم، في اتجاه الرفع منها بما يمكن من الاستجابة للمتطلبات الفعلية للتمدرس والتأطير والدعم التربوي والاجتماعي والإدماج، التي تقتضيها هذه البرامج. علما بأن التكلفة اللازمة لتغطية متطلبات هذا النوع من التمدرس تفوق بكثير قيمتها الحالية.

التتبع والتقويم والتوجيه

52. إرساء نظام مرن ومتجدد للتتبع والتقويم والإشهاد والتوجيه، بمؤشرات مُعيرة، في انسجام مع الضوابط الجاري بها العمل في التعليم العمومي، بعد تكييفها مع خصوصية هذه البرامج. تتم بلورة هذه المؤشرات بتنسيق مع القطاعات والمؤسسات المعنية، ولاسيما قطاع التكوين المهني ومؤسسات التكوين والبحث التربوي.

53. من شأن هذا النظام أن يتيح التحكم في منابع الهدر المدرسي بمقاربة استباقية وقائية، وتتبع السيرورة الدراسية للتلاميذ المستدركين، وتوجيههم المستمر، وتيسير إعادة إدماجهم في الأسلاك المناسبة من التعليم، أو تمكينهم من بدائل تكوينية مهنية ملائمة.

54. في السياق نفسه، ومن أجل التقويم المنتظم لحصيلة إنجازية برامج التربية غير النظامية ، يتم تزويد الهيئة الوطنية للتقويم لدى المجلس الأعلى للتعليم بالمعطيات الضرورية الكفيلة ببلورة مؤشرات واضحة ومتقاسمة، قصد تيسير إنجاز هذه المهمة من قبل الهيئة المذكورة.

محـاربة الأمـية

55. يشكل التصدي لآفة الأمية، في أفق استئصالها، تحديا لا خيار لبلادنا سوى بذل أقصى الجهود لرفعه في أحسن الآجال الممكنة. لذلك، يدعو المجلس إلى اعتبار العشرية المقبلة 2010-2020، عشرية للتعبئة المجتمعية الشاملة واليومية من أجل القضاء على الأمية، إلى جانب استكمال تحقيق الأهداف الكمية المرتبطة بتعميم التعليم، والأهداف النوعية المتعلقة بالرفع من جودته، في ارتباط بإنجاح مختلف أوراش إصلاح المنظومة الوطنية للتربية والتكوين.

56. ومن منطلق كون محاربة الأمية تعد مسؤولية متقاسمة بين الدولة والمجتمع بمختلف مكوناته وفعالياته، فإن المجلس يعبر عن اقتناعه بأن العمل اليوم على إطلاق برنامج عمل وطني شامل، بمقاربة لامتمركزة ولامركزية، وبرافعات ناجعة لحشد تعبئة كافة المتدخلين والمعنيين، من شأنه أن يسهم في تسريع وتيرة محو الأمية والتقليص النوعي من حجمها ونسبها، في الأفق المنظور؛ تعبئة يتعين أن تكون منظمة، منسقة وهادفة، مبنية على آليات مؤسساتية وتعاقدية للشراكة، وخاضعة للتقويم المنتظم كي تتسم بالفعالية.

57. في الاتجاه نفسه، فإن إعطاء دينامية أقوى وأكثر نجاعة لبرامج محاربة الأمية يستلزم اعتماد استراتيجية وظيفية ومندمجة توطد المكتسبات المحرزة وتغني منهجيات وآليات العمل التي أثبتت نجاعتها في هذا المجال، مع العمل على تطويرها وتعزيزها بكل مبادرة مبتكرة وفعالة؛ استراتيجية بأهداف واضحة وبرمجة محددة للإنجاز، وبحكامة وطنية ومحلية جيدة، مدعومة بالموارد والوسائل اللازمة، وبتقويم منتظم للنتائج، يتم من خلالها تنسيق مختلف العمليات والتدخلات، وذلك على نحو يجعل هذه الاستراتيجية إطارا مرجعيا وطنيا لمحاربة الأمية، في أقل مدى زمني يتيح تحقيق هذه الغاية.

58. إلى جانب ذلك، ينبغي أن تدمج هذه الاستراتيجية البرامج والمبادرات التي تسهم، إلى جانب القطاع الوصي، في محاربة الأمية، سواء تعلق الأمر بالقطاعات الحكومية، ولاسيما الأوقاف والشؤون الإسلامية، والتعاون الوطني، والشبيبة والرياضة، والفلاحة والصيد البحري، والعدل؛ أو ببرامج محو الأمية في بعض المقاولات، وبرامج جمعيات المجتمع المدني التي مافتئت تقوم بدور نشيط ومتميز في هذا الشأن.

59. في ضوء ما سبق، تنتظم المقومات الأساسية لهذه الاستراتيجية في المحاور الآتية:

الأهداف

60. يتم العمل على تسريع وتيرة تحقيق الأهداف الكمية والنوعية لبرامج محاربة الأمية، وفق برمجة زمنية واقعية توازن بين الطموح والقابلية الفعلية للإنجاز؛ أهداف ينبغي أن تتسم بالوظيفية، على نحو يجعلها تستجيب لحاجات الفئات المستهدفة حسب السن، والنوع، والوسط، ومراعاة خصوصياتها السوسيو– مهنية، مع ضرورة إيلاء عناية مركزة للفئات التي خصها الميثاق الوطني للتربية والتكوين بالأسبقية، وهي:

- العاملات والعمال الأميون بالمقاولات وقطاعات الإنتاج، قصد تمكينهم من المحافظة على شغلهم وتحسين إنتاجيتهم،
- الراشدون الذين لا يتوافرون على شغل قار ومنتظم، ومن بينهم النساء وعلى الخصوص الأمهات، ولاسيما في الوسط القروي وشبه الحضري،
- اليافعون والشباب البالغون من العمر أكثر من 15 سنة الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بالمدرسة، أو الذين اضطروا إلى الانقطاع عنها في سن مبكرة، مما ارتد بهم إلى الأمية.

61. في ارتباط بهذه الأهداف، واعتبارا للخصوصيات المميزة للفئات المستهدفة بمحاربة الأمية، ينبغي أن تراعي برامجها ما يلي:

أ. توطيد مكتسبات المستهدفين ببرامج محو الأمية التعليمية، وذلك بالسهر على تدرجهم الفعلي في مستويات التحصيل عبر مرحلتين:

- مرحلة محو أمية اليافعين والكبار بتمكينهم، على الأقل، من الكفايات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب؛
- مرحلة مواصلة عملية محو الأمية التعليمية بالنسبة للذين اجتازوها، قصد تحصينهم من الوقوع فيها من جديد؛

ب. تخصيص برامج لمحاربة الأمية الوظيفية بالنسبة للعمال والحرفيين والمهنيين والمستخدمين المحتاجين لذلك؛

ج. إذكاء الوعي لدى المتعلم في إطار دروس محاربة الأمية وكذا المتحرر منها بمقومات المواطنة، على نحو يجعله متشبعا بروح المبادرة، وقادرا على الموازنة الفاعلة بين حقوقه وواجباته، والإسهام في تنمية بلاده.

الحكامة والتدبير

62. يستدعي الرفعُ من مؤشرات مردودية برامج محاربة الأمية وتسريع وتيرة إنجازيتها، كما أثبتت ذلك التجربة الوطنية والتجارب الدولية الناجحة، نهجَ حكامة جيدة تتيح التدبير المحكم لهذه البرامج والتفعيل الأمثل لأهدافها.

63. في هذا الإطار، يرى المجلس الأعلى للتعليم أن إعلان البرنامج الحكومي المقدم أمام مجلس النواب بتاريخ 24 أكتوبر 2007 عن إحداث وكالة وطنية لمحو الأمية، بإمكانه أن يذكي دينامية جديدة في هذا المجال؛ على أساس أن تضطلع هذه الآلية بمهامها وفق رؤية استراتيجية وظيفية ومندمجة

لمحاربة الأمية، وأن يرتكز عملها على مقومات الحكامة الجيدة، ولاسيما بنهج تدبير يراعي – علاوة على الريادة الناجعة وضمان مشاركة جميع المعنيين والتدبير بالنتائج المبني على التقويم والمحاسبة– الخصوصيات المميزة لمتطلبات محو الأمية المتمثلة، بالأساس، فيما يلي:

- المبادرة واستكشاف الحلول ومداخل العمل الناجعة لمحاربة الأمية؛
- الحفز على الطلب وتشجيع الإقبال على برامج ملائمة لمحو الأمية من قبل المعنيين بها، واعتماد آليات لمواكبتهم وتتبع مسارهم ومآلهم؛
- التعبئة المجتمعية المتواصلة، وحشد كافة الجهود، والسهر على التزام مختلف المتدخلين بنفس طويل وضمن مقاربة تشاركية قوامها التنسيق والتكامل في إطار تقاسم المسؤولية؛
- تعزيز الشراكات وتنويع الموارد ومصادر التمويل وتيسير كل أشكال الدعم والمساهمة؛
- النهج الفعلي لتدخل القرب وفي عين المكان.

64. وهي مقومات من شأنها أن تساعد على تحصين هذه الآلية من أن تؤول إلى مجرد جهاز مؤسستي محدود الفعالية أو إلى بنية إدارية محضة، مثقلة بالمساطر والإجراءات، دون أن تكون لها أية قيمة مضافة في هذا المجال.

65. من باب الحكامة الجيدة لبرامج محاربة الأمية، ضرورة التوافر على منظومة معلوماتية بمؤشرات دقيقة، مُحينة وموثوق بها، تعتمد المقاربة الصاعدة في تجميع المعلومات والمعطيات الإحصائية المتعلقة بالفئات المستهدفة ومختلف الفاعلين والمتدخلين، للمساعدة على إعداد خطط واقعية وتوقعية موجهة للتدخل، ولتتبع المسار التعليمي والتكويني للمعنيين ومآلهم.

الهندسة الأندراغوجية

66. من أجل توفير تعليم وتكوين لليافعين والكبار بهندسة أندراغوجية وظيفية وببرامج ومناهج ملائمة تقوم على المشاركة الإيجابية والاستمرارية في التعلم، وذلك في مراعاة لخصوصيات الفئات المستهدفة ببرامج محاربة الأمية، يتم على الخصوص:

أ. مراجعة المناهج والبرامج المعتمدة حاليا، في اتجاه التخفيف والتبسيط والملاءمة؛ وبهدف اعتماد مضامين لا تنحصر في مجرد تعليم القراءة والكتابة والحساب، بل تستحضر المقومات الحضارية والأبعاد الاجتماعية والثقافية والقيمية المنفتحة على المجتمع وعلى العصر؛

ب. الاستناد إلى هيكلة تربوية تزاوج بين متطلبات محو الأمية ومستلزمات تفادي الوقوع فيها من جديد، وبين عرض تعليمي وظيفي وتأهيلي؛

ج. تخصيص الأغلفة الزمنية الكافية، وبإيقاعات تعليمية تستجيب لحاجات الفئات المستهدفة وتراعي المعايير الدولية المتعارف عليها في هذا الشأن؛

د. في ارتباط بذلك، تتم ملاءمة المقاربة اللغوية لمحاربة الأمية وتعليم الكبار، خصوصا في مرحلتها الأولى، وفق مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ولاسيما من حيث اعتبار العربية اللغة الأساسية لمحاربة الأمية، إلى جانب استحضار دور اللغات الأم (الدارجة والأمازيغية...) في مراعاة للخصوصيات الجهوية، مع إمكانية الاستعمال الوظيفي لأدوات لغوية أخرى بغرض الاستجابة للحاجات المهنية أو العملية؛

ه. تطوير الوسائط والمعينات الديداكتيكية ولاسيما الكتب التعليمية، والسعي

نحو الاستعمال التدريجي للتكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال؛

و. تحديد الأهداف الملائمة لمرحلة محو الأمية ولمرحلة توطيد مكتسباتها، مع إقرار نظام لتقدير مدى تمكن الأفراد المعنيين من الكفايات الأساسية والمهارات الوظيفية المؤهلة للاندماج الاجتماعي أو المهني؛ نظام ينبغي أن يكون معززا بآليات للتتبع والمواكبة، تتيح الاستدارك في حالة التعثر، وتسمح بالرفع المتدرج من التحصيل الكفيل بالتجاوز النهائي للأمية.

على أن يُتوَّج الاجتياز الناجح لمسار محو الأمية بشهادة تحظى بالاعتراف والتشجيع، مع إعمال مبدإ التمييز الإيجابي لفائدة حاملها، وذلك بتيسير ولوج الخدمات والمهن الملائمة أو الترقي في درجاتها.

التأطير والتكوين

67. يتم اعتماد تصور متكامل لتعليم الكبار وتأطيرهم وتكوينهم في مجال محو الأمية، من أهم مرتكزاته:

أ. إرساء إطار مرجعي يحدد الكفايات الأساسية لممارسة مهام التأطير، في مراعاة للمسارات المتعددة لتعليم الكبار؛

ب. مراجعة الوضع الحالي للمكونين والمنشطين والأطر الجمعوية وغيرهم من المضطلعين حاليا بتعليم الكبار ضمن برامج محاربة الأمية، في اتجاه حفزهم وإتقان تكوينهم وتأهيلهم المستمر، وفق كفايات تستجيب لخصوصيات تلك البرامج، مع دعمهم ومواكبة عملهم وتأطيرهم من قبل أطر التفتيش التربوي المختصة؛

ج. العمل على تعزيز تأطير دروس محاربة الأمية من خلال دراسة الإمكانات المتاحة، بتنسيق مع الجهات المختصة، لإسناد القيام به لفئات أخرى، بعد تكوينها وتأهيلها، من بينها:

- الطلبة الجامعيون مع تخويلهم، بالمقابل، حوافز وتشجيعات، ومراعاة هذا الإسهام في نتائجهم الدراسية؛
- المتقاعدون وفي مقدمتهم نساء ورجال التعليم، مع منحهم تعويضات عن هذه المهمة.

الشراكة والتمويل

68. تعد محاربة الأمية تحديا يُسائل مختلف مكونات المجتمع، مما يستدعي تعبئة كافة القطاعات العمومية والخاصة والهيئات والجمعيات المهتمة، في رفع هذا التحدي. لهذا الغرض يتعين العمل على تقوية الشراكات وتنويعها وفق مقاربة ترتكز بالأساس على ما يلي:

- تحقيق انخراط أقوى للقطاعات الحكومية وللمقاولات في برامج محاربة الأمية الأساسية والوظيفية، مع التركيز على اليافعين والشباب وكذا النساء والرجال من المستخدمين والعمال، والحرفيين المحتاجين لذلك. في هذا الصدد، يمكن استحضار بعض التجارب الناجحة ومنها على سبيل المثال: دروس محو الأمية بالمساجد التي تُحقق سنويا إنجازات مهمة، وكذا برنامج محاربة الأمية الوظيفية بالصيد البحري، التي مكنت من تأهيل العديد من المستخدمين والممتهنين بهذا القطاع؛
- صياغة نماذج متنوعة ومبتكرة للشراكة التعاقدية تهدف بالأساس إلى تقوية التكوين والتأطير والتأهيل، واعتماد آليات للمراقبة والمواكبة، تتلاءم مع نوعية المتدخلين والفئات المستهدفة من البرامج القطاعية المختلفة، وعلى أساس دفاتر تحملات وعقود برامج، ولاسيما مع جمعيات المجتمع المدني المعنية؛
- تنظيم التدخلات المختلفة للشركاء وفق تدبير يخضع للتنسيق والتتبع والتقويم؛

- حفز التنافسية بين المتدخلين، واعتماد مؤشرات متعارف عليها للإنجازية يتم بموجبها انتقاء الممارسات والإنجازات المتميزة على مستوى القطاعات العمومية والخاصة والجماعات وهيئات المجتمع المدني، من أجل التعريف بها وحفزها؛
- تشجيع البحث المطبق على ميدان محاربة الأمية وتنميته، ولاسيما بإبرام شراكات مع الجامعات ومؤسسات البحث المختصة، وذلك اعتبارا لأهمية إسهامه في تشخيص الظاهرة وتحليلها، واستكشاف سبل علاجها بمقاربات مبتكرة ومنفتحة على التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال.

69. اعتبارا للدور الأساسي للتواصل في تقوية الطلب على برامج محاربة الأمية وإذكاء التعبئة حولها، يتم التعاقد مع وسائل الإعلام العمومية والخاصة حول تخصيص برامج وفقرات سمعية وبصرية لمحو الأمية. كما يتم إعداد وسائط تواصلية متنوعة تهدف إلى:

- إحداث روابط وظيفية مع المستهدفين بهذه البرامج، تتخذ شكل مجلات ومنشورات وبرامج سمعية وبصرية ملائمة لمتطلباتهم، ومحفزة على التعلم مدى الحياة؛
- إعلام الفئات المستهدفة بصيغ مبسطة حول مختلف البرامج المعتمدة، كفيلة بالتشجيع على المواظبة وتيسير التوجيه والاختيار.

70. إن الرهانات الكمية والنوعية الوازنة المرتبطة بالقضاء على الأمية التي يتعين على المغرب كسبها في أقل مدة زمنية ممكنة، وضرورة تحصين البلاد من الانعكاسات السلبية لهذه الآفة على الأوراش التنموية وعلى الحياة الديمقراطية، يتطلب تكلفة مالية تتناسب مع حجم الأهداف المتوخاة. وهي تكلفة يعود تحمل أعبائها إلى المجموعة الوطنية.

71. من تم، فالدولة مدعوة إلى:

- القيام بمجهود إضافي كفيل بالرفع التدريجي من الإمكانات العمومية المرصودة لبرامج محاربة الأمية، مع حرص القطاعات الحكومية المعنية على تخصيص غلاف مالي ضمن ميزانيتها السنوية لمحو الأمية الوظيفية بالنسبة لمستخدميها المحتاجين لذلك.
- الزيادة في التكلفة الفردية السنوية لمحو الأمية، التي لا تتعدى حاليا أربعمائة (400) درهم، والتي تُعدُّ أقل بكثير من التكلفة الفعلية التي يستلزمها التحقيق الناجع للأهداف الكمية والنوعية لهذا النوع من البرامج.

72. كما أن على الجماعات المحلية الإسهام الفاعل في رفع تحدي محاربة الأمية، وذلك بإدراج التكلفة المالية التي تقتضيها البرامج المخصصة لها، بمبادرة من المجلس الجماعي، في عين المكان، ضمن ميزانيتها السنوية وجعلها مندمجة في مشاريع التنمية المحلية.

73. للغرض نفسه، ينبغي تشجيع هيئات ومنظمات المجتمع المدني التي ما فتئت تقوم بدور متميز في هذا المجال.

74. علاوة على ذلك، يتعين إرساء إطار عمل شامل للشراكة المؤسستية مع القطاع الخاص، يهدف بالأساس إلى محو الأمية الوظيفية، بشكل يساعد على المزيد من تأهيل المستخدمين وعلى تحسين مردودية المقاولات والرفع من جودة إنتاجياتها.

75. ومن شأن اعتماد برامج جهوية ومحلية هادفة ومشتركة مع المؤسسات الوطنية للتعاون والتضامن والتنمية، إلى جانب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تعزيز إسهامها المتواصل في دعم برامج نشر التعليم والتمدرس ومحو الأمية.

76. في السياق نفسه، ينبغي الحرص على الاستثمار الأمثل للتعاون الدولي في مجال دعم برامج محاربة الأمية، والعمل على تقويته وتنويعه، ضمن مقاربة قوامها الاستهداف والشفافية والتدبير بالنتائج المبني على التقويم والمحاسبة.

التتبع والتقويم

77. من أجل المواكبة التشخيصية والاستشرافية لسير برامج محاربة الأمية، بغية توطيد مكتسباتها وتطويرها المستمر، يتعين إرساء نظام للتتبع اليقظ لعمليات تطبيق تلك البرامج والتقويم المنتظم لنتائجها، مع السهر، في ضوء ذلك، على تحيينها وملاءمتها للمتطلبات والأهداف والمستجدات.

78. يستند هذا التقويم إلى مؤشرات واضحة ومتعارف عليها، ويشمل مختلف البرامج المتعلقة بمحاربة الأمية، بهدف تقدير الإنجازية العامة السنوية على المستويين الكمي والنوعي.

79. تقوم السلطة المشرفة على محاربة الأمية وعلى تنسيق برامجها، بمختلف مستوياتها القطاعية، والوطنية، والجهوية، والمحلية، بإعداد تقرير سنوي يمكن الرأي العام الوطني من الوقوف على وضعية محاربة الأمية وحصيلة إنجازات برامجها، والتدابير المتخذة للتقليص من نسبها في أفق القضاء عليها.

خاتمــة

80. إن المجلس الأعلى للتعليم، وهو يسهم برأيه في واقع برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية وآفاقها، فإنه يؤكد أن إنجاح المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، والرفع من مردوديتها الداخلية والخارجية، وتأهيلها للاضطلاع بدورها في النهوض بالرأسمال البشري، وفي الأوراش التنموية الوطنية، يتمثل بالأساس في ضمان الحق في التربية للجميع بفرص متكافئة وبمواصفات الجودة، ولاسيما من خلال التحقيق الفعلي للتعليم الإلزامي لكافة الأطفال إلى غاية إتمامهم سن الخامسة عشرة، وتمكين اليافعين والكبار من التعلم مدى الحياة، ومن أوفر فرص التأهيل والاندماج.

81. لذلك، يتعين اليوم إعطاء دينامية أقوى ووتيرة أسرع من أجل تحقيق أهداف كل من برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية في أقل مدة زمنية ممكنة. وهو ما يتطلب، بالدرجة الأولى، إذكاء تعبئة مجتمعية حازمة وملتزمة، تتقاسم فيها المسؤولية كل من الدولة وباقي فعاليات المجتمع ومكوناته، يسهم في إطارها كل حسب موقعه في إنجاح هذه البرامج، وذلك بُغية تمكين كل مغربي من مواطنته الكاملة، وتحرير طاقاته وتنمية مؤهلاته الذاتية؛ ليكون نافعا لنفسه ولوطنه، ومشاركا في ترسيخ البناء الديمقراطي لبلاده وفي تنميتها وتقدمها.

وحرر بالرباط، في يوليوز 2009

الملحقات

الملحق الأول

المملكة المغربية
الوزير الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

الرباط في 20 ذو القعدة 1429
24 نوفمبر 2008

ع خ م /1

1497

الأستاذ عبد العزيز مزيان بلفقيه
مستشار صاحب الجلالة
الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للتعليم

سلام تام بوجود مولانا الإمام ،

وبعد، فيشرفني أن أحيل عليكم الملتمس الذي توصلت به من وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي والمتعلق بطلب إدلاء المجلس الأعلى للتعليم برأيه في موضوع "وضعية برامج محو الأمية والتربية غير النظامية"، وذلك انسجاما مع المادة الثانية من الظهير الشريف رقم 1.05.152 المنظم لهذه المؤسسة والتي تخول لها صلاحيات "إبداء الاستشارة والرأي في استراتيجيات وبرامج إصلاح منظومة التربية والتكوين".

وتجدون رفقة هذه الرسالة أرضية تشمل الحصيلة والمنجزات التي حققتها الوزارة في هذا الميدان وبعض الإشكاليات التي من شأن توسيع الاستشارة حول مداخل معالجتها أن تبلور استراتيجية ناجعة لتدبير أفضل لبرامج محو الأمية والتربية غير النظامية.

ومع خالص التحيات والسلام .

الوزيـــر الأول

عباس الفاسي

الملحق الثاني

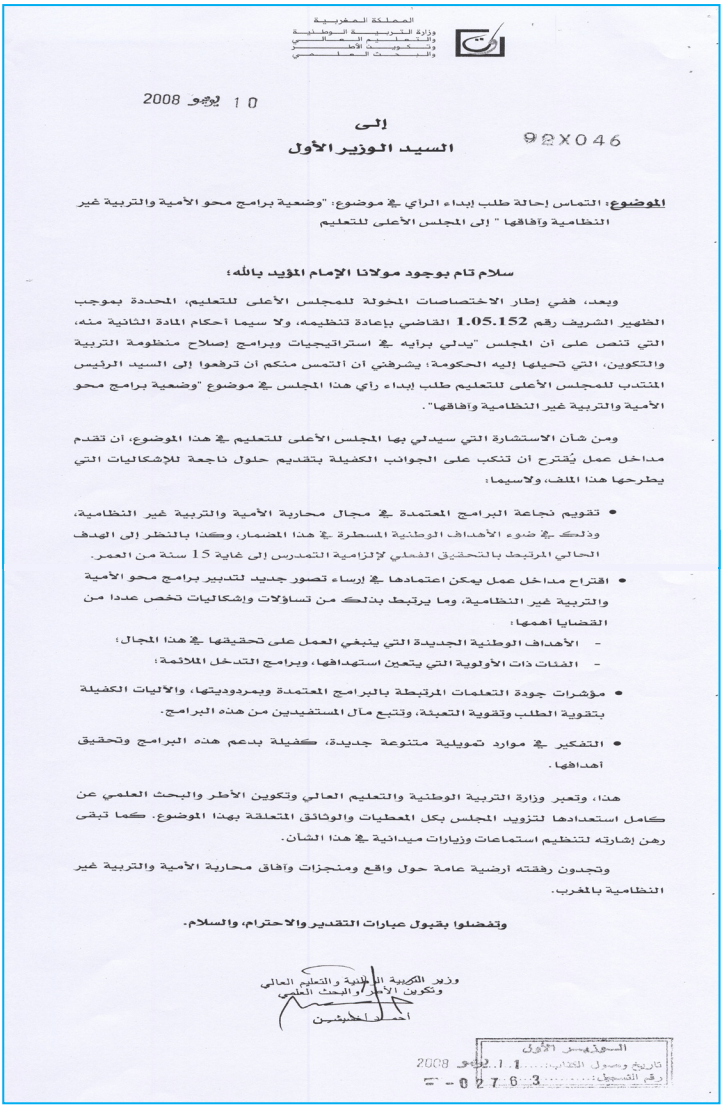

المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية
والتعليم العالي
وتكوين الأطر
والبحث العلمي

10 يوليو 2008

إلى
السيد الوزير الأول

98X046

الموضوع: التماس إحالة طلب إبداء الرأي في موضوع: "وضعية برامج محو الأمية والتربية غير النظامية وآفاقها" إلى المجلس الأعلى للتعليم

سلام تام بوجود مولانا الإمام المؤيد بالله؛

وبعد، ففي إطار الاختصاصات المخولة للمجلس الأعلى للتعليم، المحددة بموجب الظهير الشريف رقم **1.05.152** الفاضي بإعادة تنظيمه، ولا سيما أحكام المادة الثانية منه، التي تنص على أن المجلس "يدلي برأيه في استراتيجيات وبرامج إصلاح منظومة التربية والتكوين، التي تحيلها إليه الحكومة؛ يشرفني أن ألتمس منكم أن ترفعوا إلى السيد الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للتعليم طلب إبداء رأي هذا المجلس في موضوع "وضعية برامج محو الأمية والتربية غير النظامية وآفاقها".

ومن شأن الاستشارة التي سيدلي بها المجلس الأعلى للتعليم في هذا الموضوع، أن تقدم مداخل عمل يُقترح أن تنكب على الجوانب الكفيلة بتقديم حلول ناجعة للإشكاليات التي يطرحها هذا الملف، ولاسيما:

- تقويم نجاعة البرامج المعتمدة في مجال محاربة الأمية والتربية غير النظامية، وذلك في ضوء الأهداف الوطنية المسطرة في هذا المضمار، وكذا بالنظر إلى الهدف الحالي المرتبط بالتحقيق الفعلي لإلزامية التمدرس إلى غاية 15 سنة من العمر.
- اقتراح مداخل عمل يمكن اعتمادها في إرساء تصور جديد لتدبير برامج محو الأمية والتربية غير النظامية، وما يرتبط بذلك من تساؤلات وإشكاليات تخص عددا من القضايا أهمها:
  - الأهداف الوطنية الجديدة التي ينبغي العمل على تحقيقها في هذا المجال؛
  - الفئات ذات الأولوية التي يتعين استهدافها، وبرامج التدخل الملائمة؛
- مؤشرات جودة التعلمات المرتبطة بالبرامج المعتمدة وبمردوديتها، والآليات الكفيلة بتقوية الطلب وتقوية التعبئة، وتتبع مآل المستفيدين من هذه البرامج.
- التفكير في موارد تمويلية متنوعة جديدة، كفيلة بدعم هذه البرامج وتحقيق أهدافها.

هذا، وتعبر وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي عن كامل استعدادها لتزويد المجلس بكل المعطيات والوثائق المتعلقة بهذا الموضوع. كما تبقى رهن إشارته لتنظيم استماعات وزيارات ميدانية في هذا الشأن.

وتجدون رفقته أرضية عامة حول واقع ومنجزات وآفاق محاربة الأمية والتربية غير النظامية بالمغرب.

وتفضلوا بقبول عبارات التقدير والاحترام، والسلام.

وزير التربية الوطنية والتعليم العالي
وتكوين الأطر والبحث العلمي

المجلس الأعلى
تاريخ وصول الملف: 11 يوليو 2008
رقم التسجيل: 0276-3

الملحق الثالث

Royaume du Maroc
Conseil Supérieur de l'Enseignement

المملكة المغربية
المجلس الأعلى للتعليم
الرئاسة المنتدية

م.أ.ت/ر.م/رقم.....09/

الرباط في .....17..... 2009

إلى

السيد عباس الفاسي

الوزير الأول

الموضوع: رأي المجلس في واقع برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية وآفاقها، وملخص عنه.
المرجع: رسالتكم عدد 1497 بتاريخ 24 يونيو 2008، حول طلب إبداء رأي المجلس في الموضوع المشار إليه أعلاه.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، فطبقا لأحكام الظهير الشريف القاضي بإعادة تنظيم المجلس الأعلى للتعليم، ولاسيما المادة الثانية منه، وجوابا على رسالتكم المشار إليها مرجعا أعلاه؛ يشرفني، في البداية، أن أشكركم، على دعوة المجلس الأعلى للتعليم للإدلاء برأيه في "واقع برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية وآفاقها"، بوصفه موضوعا يحيل إلى تحد وازن يتعين على بلادنا رفعه في أقرب الآجال الممكنة، وذلك في إطار تمكين كافة المغاربة من حقهم في التربية والتعليم بفرص متكافئة، ومن الكفايات المؤهلة لإسهامهم الفاعل في الأوراش الإصلاحية والتنموية الوطنية، والحد من الانعكاسات السلبية لآفة الأمية وعدم التمدرس، بما يترتب عنها من تكلفة باهظة على الحياة الوطنية في مختلف الميادين.

في هذا الإطار، أوافيكم رفقته، برأي المجلس في هذا الموضوع، كما صادقت عليه الجلسة العامة خلال دورته التاسعة ليوليوز 2009، مرفوقا بملخص عنه. للإشارة، فقد استند المجلس في إعداد هذا الرأي إلى أعمال الخبرة وتعميق الدراسة والبحث، والتشاور مع القطاعات الحكومية ذات الصلة، والاستماع إلى الفاعلين المعنيين، مع استلهام بعض التجارب الدولية في هذا الشأن؛ راجيا أن يشكل، بما يتضمنه من تشخيصات ومقترحات، إسهاما في إيجاد حلول ناجعة لهذه المعضلة، التي تستدعي، بالدرجة الأولى، إذكاء تعبئة مجتمعية منظمة ومتواصلة، قائمة على الالتزام واليقظة وإرادة النجاح.

وتفضلوا بقبول عبارات التقدير. والسلام.

عبد العزيز مزيان بلفقيه

الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للتعليم

Complexe Administratif de la Fondation Mohamed VI de Promotion des Œuvres Sociales de l'Education - Formation, Aile « A2 »
المجمع الإداري لمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية و التكوين، الجناح أ2
Avenue Allal El Fassi – Madinat Al Irfane, B.P.: 6535 Al Irfane-Rabat / شارع علال الفاسي، مدينة العرفان - الرباط ص.ب. 6535 العرفان - الرباط
Tel.: 05 37 77 44 25 ، الهاتف - Fax: 05 37 77 46 12 ، الفاكس - E-mail: secretariat@cse.ma ، البريد الإلكتروني - Site Web: www.cse.ma ، الموقع الإلكتروني

المملكة المغربية
المجلس الأعلى للتعليم
الرئاسة المنتدبة

Royaume du Maroc
Conseil Supérieur de l'Enseignement

م.أ.ت/ر.م/رقم...09/...

الرباط في .....17..... 2009

إلـــى

السيد أحمد اخشيشن

وزير التربية الوطنية والتعليم العالي

وتكوين الأطر والبحث العلمي

الموضوع: رأي المجلس في واقع برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية وآفاقها، وملخص عنه.

المرجع: مراسلة الوزير الأول عدد 1497 بتاريخ 24 يونيو 2008، حول طلب إبداء رأي المجلس في الموضوع المشار إليه أعلاه.

ســلام تــام بوجــود مــولانا الإمــام،

وبعد، فطبقا لأحكام الظهير الشريف القاضي بإعادة تنظيم المجلس الأعلى للتعليم، ولاسيما المادة الثانية منه، يشرفني أن أوافيكم طيه بنسخة من رأي المجلس في "واقع برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية وآفاقها"، مرفوقا بملخص عنه، كما تم توجيههما إلى السيد الوزير الأول جوابا على مراسلته المشار إليها مرجعا أعلاه.

ولا حاجة للتأكيد على أن هذا الموضوع يحيل إلى تحد وازن يتعين على بلادنا، رفعه في أقرب الآجال الممكنة، وذلك في إطار تمكين كافة المغاربة من حقهم في التربية والتعليم بفرص متكافئة، ومن الكفايات المؤهلة لإسهامهم الفاعل في الأوراش الإصلاحية والتنموية الوطنية، والحد من الانعكاسات السلبية لآفة الأمية وعدم التمدرس، بما يترتب عنها من تكلفة باهظة على الحياة الوطنية في مختلف الميادين.

تجدر الإشارة إلى أن المجلس استند في إعداد هذا الرأي إلى أعمال الخبرة والدراسة والبحث، والتشاور مع القطاعات الحكومية ذات الصلة، والاستماع إلى الفاعلين المعنيين، مع استلهام بعض التجارب الدولية في هذا الشأن؛ راجيا أن يشكل، بما يتضمنه من تشخيصات ومقترحات، إسهاما في إيجاد حلول ناجعة لهذه المعضلة، التي تستدعي، بالدرجة الأولى، إذكاء تعبئة مجتمعية منظمة ومتواصلة، قائمة على الالتزام واليقظة وإرادة النجاح.

وتفضلوا بقبول خالص التحيات. والسلام.

عبد العزيز مزيان بلفقيه

الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للتعليم

Complexe Administratif de la Fondation Mohamed VI de Promotion des Œuvres Sociales de l'Education - Formation, Aile « A2 »
المجمع الإداري لمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية و التكوين، الجناح 2أ
شارع علال الفاسي، مدينة العرفان - الرباط ص.ب. 6535 العرفان - الرباط / Avenue Allal El Fassi – Madinat Al Irfane, B.P.: 6535 Al Irfane-Rabat
الموقع الإلكتروني : Site Web : www.cse.ma - البريد الإلكتروني : E-mail : secretariat@cse.ma - الفاكس : 12 46 77 37 05 Fax - الهاتف : 25 44 77 37 05 Tel.

المملكة المغربية
المجلس الأعلى للتعليم
الرئاسة المنتدبة

Royaume du Maroc
Conseil Supérieur de l'Enseignement

م.أ.ت/ر.م/رقم...ك.ك.../09

الرباط في 17 سبتمبر 2009

إلـــى
السيد جمال أغماني
وزير التشغيل والتكوين المهني

الموضوع: رأي المجلس في واقع برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية وآفاقها، وملخص عنه.
المرجـــع: مراسلة الوزير الأول عدد 1497 بتاريخ 24 يونيو 2008، حول طلب إبداء رأي المجلس في الموضوع المشار إليه أعلاه.

ســـلام تـــام بوجـــود مـــولانا الإمـــام،

وبعد، فطبقا لأحكام الظهير الشريف القاضي بإعادة تنظيم المجلس الأعلى للتعليم، ولاسيما المادة الثانية منه، يشرفني أن أوافيكم طيه بنسخة من رأي المجلس في "واقع برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية وآفاقها"، مرفوقا بملخص عنه، كما تم توجيههما إلى السيد الوزير الأول جوابا على مراسلته المشار إليها مرجعا أعلاه.

ولا حاجة للتأكيد على أن هذا الموضوع يحيل إلى تحد وازن يتعين على بلادنا، رفعه في أقرب الآجال الممكنة، وذلك في إطار تمكين كافة المغاربة من حقهم في التربية والتعليم بفرص متكافئة، ومن الكفايات المؤهلة لإسهامهم الفاعل في الأوراش الإصلاحية والتنموية الوطنية، والحد من الانعكاسات السلبية لآفة الأمية وعدم التمدرس، بما يترتب عنها من تكلفة باهظة على الحياة الوطنية في مختلف الميادين.

تجدر الإشارة إلى أن المجلس استند في إعداد هذا الرأي إلى أعمال الخبرة والدراسة والبحث، والتشاور مع القطاعات الحكومية ذات الصلة، والاستماع إلى الفاعلين المعنيين، مع استلهام بعض التجارب الدولية في هذا الشأن؛ راجيا أن يشكل، بما يتضمنه من تشخيصات ومقترحات، إسهاما في إيجاد حلول ناجعة لهذه المعضلة، التي تستدعي، بالدرجة الأولى، إذكاء تعبئة مجتمعية منظمة ومتواصلة، قائمة على الالتزام واليقظة وإرادة النجاح.

وتفضلوا بقبول خالص التحيات. والسلام.

عبد العزيز مزيان بلفقيه
الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للتعليم

Complexe Administratif de la Fondation Mohamed VI de Promotion des Œuvres Sociales de l'Education - Formation, Aile « A2 »
المجمع الإداري لمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية و التكوين، الجناح 2i
شارع علال الفاسي، مدينة العرفان - الرباط ص.ب. 6535 العرفان - الرباط / Avenue Allal El Fassi – Madinat Al Irfane, B.P.: 6535 Al Irfane-Rabat
الموقع الالكتروني : Site Web : www.cse.ma - البريد الإلكتروني : E-mail : secretariat@cse.ma - الفاكس : Fax : 05 37 77 46 12 - الهاتف : Tel. : 05 37 77 44 25

المملكة المغربية
المجلس الأعلى للتعليم
الرئاسة المنتدبة

Royaume du Maroc
Conseil Supérieur de l'Enseignement

م.أ.ت/ر.م/رقم...058.../09

الرباط في ...17...مارس... 2009

إلى

السيدة لطيفة العابدة

كاتبة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي

الموضوع: رأي المجلس في واقع برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية وآفاقها، وملخص عنه.
المرجع: مراسلة الوزير الأول عدد 1497 بتاريخ 24 يونيو 2008، حول طلب إبداء رأي المجلس في الموضوع المشار إليه أعلاه.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، فطبقا لأحكام الظهير الشريف القاضي بإعادة تنظيم المجلس الأعلى للتعليم، ولاسيما المادة الثانية منه، يشرفني أن أوافيكم طيه بنسخة من رأي المجلس في "واقع برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية وآفاقها"، مرفوقا بملخص عنه، كما تم توجيههما إلى السيد الوزير الأول جوابا على مراسلته المشار إليها مرجعا أعلاه.

ولا حاجة للتأكيد على أن هذا الموضوع يحيل إلى تحد وازن يتعين على بلادنا، رفعه في أقرب الآجال الممكنة، وذلك في إطار تمكين كافة المغاربة من حقهم في التربية والتعليم بفرص متكافئة، ومن الكفايات المؤهلة لإسهامهم الفاعل في الأوراش الإصلاحية والتنموية الوطنية، والحد من الانعكاسات السلبية لآفة الأمية وعدم التمدرس، بما يترتب عنها من تكلفة باهظة على الحياة الوطنية في مختلف الميادين.

تجدر الإشارة إلى أن المجلس استند في إعداد هذا الرأي إلى أعمال الخبرة والدراسة والبحث، والتشاور مع القطاعات الحكومية ذات الصلة، والاستماع إلى الفاعلين المعنيين، مع استلهام بعض التجارب الدولية في هذا الشأن؛ راجيا أن يشكل، بما يتضمنه من تشخيصات ومقترحات، إسهاما في إيجاد حلول ناجعة لهذه المعضلة، التي تستدعي، بالدرجة الأولى، إذكاء تعبئة مجتمعية منظمة ومتواصلة، قائمة على الالتزام واليقظة وإرادة النجاح.

وتفضلوا بقبول خالص التحيات. والسلام.

عبد العزيز مزيان بلفقيه

الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للتعليم

Complexe Administratif de la Fondation Mohamed VI de Promotion des Œuvres Sociales de l'Education - Formation, Aile « A2 »
المجمع الإداري لمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الإجتماعية للتربية و التكوين، الجناح أ2
Avenue Allal El Fassi – Madinat Al Irfane, B.P. : 6535 Al Irfane-Rabat / شارع علال الفاسي، مدينة العرفان - الرباط ص.ب. 6535 العرفان - الرباط
Tel. : 05 37 77 44 25 ، الهاتف : Fax - 05 37 77 46 12 ، الفاكس : E-mail : secretariat@cse.ma ، البريد الإلكتروني : Site Web : www.cse.ma ، الموقع الإلكتروني

ملخص

تقديم

يشكل استئصال آفة الأمية وعدم التمدرس رهانا حاسما، لا خيار لبلادنا سوى ربحه في أقل الآجال الممكنة، وهدفا مُلحًّا يُملي تحقيقَه، بالدرجة الأولى، واجب ضمان حق الجميع في التربية والتعليم، بفرص متكافئة. كما تستدعيه ضرورة الارتقاء بالرأسمال البشري وتأهيله لتمكين كافة المغاربة من الإسهام المثمر في إنجاح الأوراش الإصلاحية والتنموية ببلادنا، وتجنيبها الانعكاسات السلبية للأمية بما يترتب عنها من تكلفة باهظة على الحياة الوطنية: اقتصاديا، اجتماعيا، تربويا، ثقافيا، سياسيا.

إلى جانب كون تحقيق أهداف برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية يعد إلزاما اجتماعيا للدولة ، فإنه يُعتبر مسؤولية متقاسمة تستدعي انخراطا فعليا لقطاعات ومؤسسات التربية والتكوين والمشغِّلين والقطاعات الإنتاجية المتضررة من آفة الأمية، وللهيئات المنتخبة وفعاليات المجتمع المدني والتزام الأسر والفئات المستهدفة.

من هذا المنطلق، وبناء على طلب الحكومة، يدلي المجلس الأعلى للتعليم برأيه في «واقع برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية وآفاقها»، تبعا لمداولات دورته التاسعة في يوليوز 2009، واستنادا إلى أعمال الخبرة وتعميق الدراسة والبحث، وبتشاور مع القطاعات الحكومية ذات الصلة، وبالاستماع إلى الفاعلين المعنيين، مع استلهام التجارب الدولية في هذا المجال.

وهو رأي يقترح، في ضوء تشخيص الواقع الحالي لتلك البرامج، مداخل استشرافية توطد مكتسباتها، وتُسهم بحلول مجددة، من شأنها، تسريع وتيرة إعادة الإدماج الفعلي لمئات الآلاف من الأطفال قبل 15 سنة من العمر، الموجودين حاليا خارج المنظومة التربوية، وفي الوقت نفسه، تمكين فئات

المجتمع التي تعاني الأمية من المعارف والكفايات الأساسية، المرتبطة على الخصوص بالقراءة والكتابة والحساب.

عناصر تشخيصية :

التربية غير النظامية:

برامج محدودة النتائج في مواجهة هدر دراسي مرتفع

يستفاد من المعطيات الإحصائية لسنة 2009، أنه يوجد حاليا ما يقارب 940 000 طفل وطفلة خارج المدرسة. بعد أن كان هذا العدد يفوق المليون سنة 2004.

أما العدد الإجمالي للمنقطعين عن الدراسة في سلكي الإبتدائي والثانوي الإعدادي، فقد بلغ، خلال موسم 2007– 2008، ما يفوق 340 000. وهو مؤشر سلبي يعكس محدودية قدرة المنظومة التربوية، لحد الآن، على الاحتفاظ بجميع الأطفال في المدرسة.

أما الأسباب الأساسية المفسرة لهذه الوضعية، فتتمثل في: عدم التطبيق التام لمقتضيات القانون 00-40 المتعلق بإلزامية التعليم؛ الفشل الدراسي؛ محدودية الدعم البيداغوجي والاجتماعي؛ الطرد من المدرسة؛ افتقار بعض المؤسسات التعليمية للداخليات؛ صعوبات بعض الأسر في تغطية تكاليف تمدرس أبنائها؛ ضعف إسهام شركاء المدرسة في دعمها وتيسير إنجاز مهامها.

من أهم التعثرات التي ما تزال تعترض برامج التربية غير النظامية أيضا، غياب خريطة جهوية ومحلية لرصد الأطفال غير الممدرسين، ومحدودية استقطابهم، وعدم ملاءمة مكتسباتهم الدراسية لمستلزمات إعادة الإدماج في المدرسة، وضعف مردودية البرامج المعتمدة، والأثر المحدود للمتدخلين في إنجازها.

محاربـة الأميـة:

وتيرة إنجاز بطيئة دون مستوى الأهداف المتوخاة

رغم انخفاض نسبة الأمية من 47,7% سنة 2004، لدى الفئة العمرية 15 سنة فما فوق، إلى ما يقارب 43 % سنة 2006، وانخفاضها أيضا بالنسبة للفئة العمرية 10 سنوات فما فوق من 43 % سنة 2004 إلى 38,5 % سنة 2006، ما تزال الأعداد المطلقة مرتفعة؛ إذ تبلغ حوالي 8,8 ملايين من الأميين من الفئة العمرية 15 سنة فما فوق.

كما أن التفاوت في نسب الأمية يظل قائما على مستوى النوع بمعدل 52% بين النساء، مقابل ما يناهز 34% لدى الرجال، وعلى مستوى الوسط بنسبة 61% بالوسط القروي، مقابل 30% بالوسط الحضري.

تعاني برامج محاربة الأمية عددا من الصعوبات أهمها: بطء وتيرة الإنجاز؛ ضعف الطلب وقلة الحوافز؛ غلبة العرض الأحادي؛ الافتقار إلى هندسة أندراغوجية مرنة ووظيفية مرتكزة على العمل بمبدأ التعلم مدى الحياة؛ ضعف آليات التنسيق والمواكبة والتقويم و قياس المكتسبات وتتبع مآل المستفيدين.

واقع يفرز إشكاليات مشتركة بين برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية

انطلاقا من هذا التشخيص العام، يتبين أن الواقع الحالي لبرامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية، يطرح جملة من الإشكاليات المشتركة بينهما، تهم بالأساس: حكامة البرامج وتنسيق التدخلات؛ منظومة المعلومات؛ المردودية؛ التأطير والتكوين؛ التواصل والتعبئة؛ التتبع والتقويم؛ الإشهاد وتوطيد المكتسبات وحفزها؛ التمويل.

من أجل برامج عمل ناجعة للتربية غير النظامية ومحاربة الأمية

منطلقات ومبادئ مهيكلة

ينطلق المجلس، في مقترحاته لآفاق هذه البرامج، من اعتبار التربية والتعليم من الواجبات الأساسية للدولة، وحقا من حقوق الإنسان ومقوما لمواطنته، مستحضرا الارتباط العضوي بين نجاح هذه البرامج وبين التطبيق الحازم لقانون التعليم الإلزامي، مع التأكيد على استعجالية تحقيق أهداف التربية غير النظامية، وعلى الخاصية الهيكلية والمتشعبة لإشكالية الأمية، التي تتطلب معالجة تُوازن بين تسريع وتيرة الإنجاز وبين التدرج في التفعيل، وفق برمجة للقضاء على هذه الآفة في أقل مدة ممكنة.

ومع أن برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية تلتقي في تحمل انعكاسات عدم التمدرس ومواجهة نتائجه، فإن هناك اختلافات نوعية بين هذين المجالين، تستدعي، مراعاة لخصوصياتهما، الفصل المؤسستي والمنهجي بينهما.

مقترحات وتوصيات استشرافية

التربية غير النظامية:

من أجل استدراك تمدرس كافة الأطفال غير الممدرسين والمنقطعين عن الدراسة، وإعادة إدماجهم في منظومة التربية والتكوين

- الأهداف: يدعو المجلس إلى إنجاز إحصاء شامل يتم على أساسه اعتماد خريطة تَحَيَّن باستمرار للأطفال الموجودين خارج المدرسة، حسب النوع والسن والوسط، قصد تحديد نقط التدخل وصيغه. مع التعميم التدريجي لبرامج التربية غير النظامية على الأطفال المعنيين،بمن فيهم ذوو الاحتياجات الخاصة، والسهر على إعادة إدماجهم في مستويات التعليم المناسبة، أو في تكوينات بديلة.

من أهم الأهداف التي يتعين بلوغها: تجفيف منابع عدم التمدرس؛ إرساء برنامج وطني لتعليم أولي جيد لفائدة الأطفال بين 4 و5 سنوات، قصد تيسير تدرجهم السَّلِس في مسارهم الدراسي؛ توفير مقعد بيداغوجي لكل طفل في سن ما بعد 6 إلى 8 سنوات، وضمان مواصلة تمدرسه الإلزامي بدون انقطاع إلى غاية إتمامه 15 سنة من العمر على الأقل؛ استدراك تمدرس الأطفال من 9 إلى 15 سنة لتمكينهم، بعد ذلك، إما من مواصلة دراستهم في المستوى التعليمي المناسب، أو من ولوج التكوينات المهنية الملائمة؛ تخصيص الدعم التربوي اللازم للأطفال المتعثرين؛ تعزيز برامج الدعم الاجتماعي للأسر المحتاجة لمساعدتها على التمدرس المواظب لأبنائها.

• الحكامة والتدبير: اتخاذ إجراءات على مستويي التدبير والتنظيم، تستمد روحها من القانون 00-40 المتعلق بالتعليم الإلزامي، قصد: تخويل برامج التربية غير النظامية مكانها الطبيعي ضمن التعليم الإلزامي؛ تمتيع التلاميذ المستهدفين بها بالوضعية نفسها المخولة لأقرانهم في التعليم النظامي؛ تعزيز الحكامة المركزية بحكامة غير ممركزة ولامركزية؛ حفز المبادرات والممارسات الجيدة.

يتم تنظيم هذه البرامج عبر مدَيَين زمنيين: مدى متوسط ذو طابع استعجالي لاستدراك تمدرس العدد الإجمالي للأطفال الموجودين حاليا خارج المدرسة، في أفق سنة 2015. ومدى متواصل يُدرِج هذه البرامج في العمل الاعتيادي للمنظومة التربوية، الذي سيظل مدعوا باستمرار إلى اليقظة والاستباق، والتصدي القبلي للعوامل المسببة في الهدر والانقطاع الدراسي، وتوفير الوسائل اللازمة للدعم البيداغوجي أو النفسي التربوي أو الاجتماعي.

• التطوير البيداغوجي والتكوين: ملاءمة المناهج والبرامج والوسائط التعليمية ذات الصلة بالتربية غير النظامية، وتخصيص تكوينات مؤهِّلة للأطر التربوية، ودعم البحث التربوي في هذا المجال.

• بنيات الاستقبال والتأطير التربوي: استقبال تلاميذ التربية غير النظامية بالمؤسسات التعليمية أساسا، مع إدراجهم ضمن خريطتها التنظيمية. على أن يُناط التأطير التربوي لهذه البرامج، أساسا، بمدرسي الإبتدائي والثانوي الإعدادي، مع حفزهم وتمكينهم من تكوين تأهيلي.

في ارتباط بذلك، يتم نهج التعاقد وفق دفاتر للتحملات مع الجمعيات النشيطة في هذا المجال، تلتزم بموجبه بمعايير التجهيز والتأطير والبرامج والمناهج المقررة في التربية غير النظامية، وتحظى تبعا لذلك بدعم الدولة وتخضع لمراقبتها.

• التمويل: الرفع من المجهود المالي للدولة المخصص لبرامج التربية غير النظامية، ومن التكلفة الفردية السنوية التي لا تتجاوز حاليا ألف درهم، والتي تقل بكثير عن التكلفة اللازمة لتغطية متطلبات هذه البرامج. مع تعزيز هذا المجهود بمصادر إضافية، تستند إلى شراكات مؤسساتية مع الشركاء العموميين والخواص المعنيين.

• التتبع والتقويم والتوجيه: يتم إرساء نظام مرن ومتجدد للتتبع والتقويم والإشهاد والتوجيه، بمؤشرات مُعيرة تتلاءم مع الضوابط المعمول بها في التعليم العمومي، بعد تكييفها مع خصوصية هذه البرامج.

محاربة الأمية

تعبئة مجتمعية حازمة وحكامة أكثر نجاعة من أجل تسريع وتيرة الإنجاز

يدعو المجلس إلى تخصيص العشرية المقبلة 2010-2020، للتعبئة المجتمعية اليومية من أجل القضاء على الأمية، وذلك بإطلاق برنامج عمل وطني شامل، بمقاربة لامتمركزة ولامركزية، قصد تسريع وتيرة محاربة الأمية والتقليص النوعي من نِسبها في الأفق المنظور.

كما يتعين إعطاء دينامية أقوى لهذه البرامج باعتماد استراتيجية وظيفية ومندمجة، تكون بمثابة إطار مرجعي وطني للحد من الأمية في أقل مدى زمني

ممكن؛ استراتيجية من أهم مقوماتها:

• أهداف كمية ونوعية جديدة تتسم بالوظيفية، يتم تحقيقها بوتيرة أسرع، وفق برمجة واقعية توازن بين الطموح والقابلية للإنجاز، وتولي عناية أكبر لعاملات وعمال المقاولات، وللأشخاص الأميين، بمن فيهم الأمهات، غير المتوافرين على شغل قار، ولليافعين والشباب غير المدرسين.

على أن تراعي برامج محاربة الأمية توطيد مكتسبات المستهدفين، وتدرُّجَهم الفعلي في مستويات التحصيل عبر مرحلتين: مرحلة محو الأمية بتمكينهم من الكفايات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب، ومرحلة مواصلة التعلم بالنسبة للذين اجتازوها، قصد تحصينهم من الوقوع فيها من جديد.

• حكامة جيدة: يعتبر المجلس أن إعلان البرنامج الحكومي، المقدم أمام البرلمان في أكتوبر 2007، عن إحداث وكالة وطنية لمحو الأمية، بإمكانه أن يذكي دينامية جديدة في هذا المجال؛ على أن تزاول هذه الآلية مهامها بنهج تدبير يراعي الخصوصيات المميزة لمتطلبات محو الأمية المتمثلة، بالأساس، في: المبادرة واستكشاف الحلول والبرامج الناجعة؛ الحفز على الطلب وتشجيع الإقبال؛ التعبئة المجتمعية المتواصلة وتقاسم المسؤولية؛ تعزيز الشراكات وتنسيق مختلف التدخلات؛ تنويع موارد الدعم ومصادر التمويل؛ النهج الفعلي لتدخل القرب؛ التدبير بالنتائج المبني على التقويم والمحاسبة.

من شأن مراعاة هذه المقومات أن يساعد على تحصين هذه الآلية من أن تؤول إلى مجرد جهاز مؤسستي مثقَل بالمساطر ومحدود الفعالية.

• هندسة أندراغوجية ناجعة، من مرتكزاتها: مراجعة المناهج والبرامج في اتجاه التخفيف والتبسيط والملاءمة؛ اعتماد هيكلة تربوية تزاوج بين متطلبات محاربة الأمية وما بعدها، وبين عرض تعليمي وظيفي وتأهيلي؛ تخصيص الأغلفة الزمنية الكافية بإيقاعات تعليمية مناسبة لكل فئة؛ تطوير الوسائط الديداكتيكية ولاسيما الكتب التعليمية؛ الاستعمال التدريجي للتكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال.

في الاتجاه نفسه، ينبغي ملاءمة المقاربة اللغوية لتعليم الكبار وفق مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ولاسيما باعتبار العربية اللغة الأساسية لمحاربة الأمية، إلى جانب استحضار دور اللغات الأم (الدارجة والأمازيغية ...) في مراعاة للخصوصيات الجهوية، مع إمكانية الاستعمال الوظيفي لأدوات لغوية أخرى بغرض الاستجابة للحاجات المهنية والعملية.

يتم تتويج الاجتياز الناجح لدروس محاربة الأمية بشهادة تحظى بالاعتراف والتشجيع، مع إعمال مبدإ التمييز الإيجابي لفائدة حاملها، بتيسير ولوجه للخدمات والمهن الملائمة أو الترقي في درجاتها.

- نظام مؤهِّل للتأطير والتكوين، يعتمد تصورا متكاملا لتعليم الكبار قوامه: إرساء إطار مرجعي لكفايات ممارسة مهام التأطير؛ مراجعة الوضع الحالي للمكونين والأطر الجمعوية، في اتجاه حفزهم وإتقان تكوينهم وتأطيرهم وتأهيلهم المستمر؛ تعزيز تأطير دروس محاربة الأمية بإسناد القيام به لفئات أخرى، بعد تأهيلها وحفزها، ولاسيما الطلبة الجامعيون والمتقاعدون وفي مقدمتهم نساء ورجال التعليم.

- شراكة مبتكرة وموسَّعة، بمقاربة ترتكز بالأساس على: تحقيق انخراط أقوى للقطاعات الحكومية والمقاولات، في استحضار لبعض التجارب الناجحة مثل دروس محو الأمية بالمساجد، وبرنامج محاربة الأمية الوظيفية بقطاع الصيد البحري؛ صياغة نماذج متنوعة للشراكة التعاقدية؛ حفز التنافسية بين المتدخلين والتعريف بالممارسات الجيدة؛ تشجيع وتنمية البحث المطبق على محاربة الأمية بشراكة مع الجامعات ومؤسسات البحث.

واعتبارا لما للتواصل من أهمية في تقوية الطلب على هذه البرامج وإذكاء التعبئة المجتمعية، يُقترَح التعاقد مع وسائل الإعلام حول برامج سمعية وبصرية تخصص لمحو الأمية.

كما يتم إحداث روابط تواصلية وظيفية مع المستهدفين بهذه البرامج، في شكل مجلات ومنشورات وبرامج سمعية وبصرية محفزة على التعلم مدى الحياة.

• اعتمادات مالية كافية، يمليها تحقيق الرهانات الكمية والنوعية الوازنة المرتبطة بالقضاء على الأمية؛ وهي تكلفة ضرورية يعود تحمل أعبائها إلى المجموعة الوطنية. من ثَم، يتعين اعتماد برمجة متعددة السنوات للميزانية المخصصة لمحاربة الأمية الأساسية والوظيفية، تقوم على بذل الدولة والقطاعات العمومية المعنية لمجهود مالي إضافي يتناسب مع التكلفة الفردية والإجمالية اللازمة، وعلى تنويع مصادر الشراكة والتمويل، وذلك: بانخراط الجماعات المحلية، المدعوة إلى إدراج التكلفة المالية التي تقتضيها البرامج المتعلقة بها بمبادرة من المجلس الجماعي في عين المكان، ضمن ميزانيتها السنوية المخصصة لمشاريع التنمية المحلية؛ بإسهام القطاع الخاص والمؤسسات الوطنية للتضامن والتعاون والتنمية؛ بتشجيع هيئات ومنظمات المجتمع المدني التي ما فتئت تقوم بدور متميز في هذا المجال؛ وكذا بالاستثمار الأمثل للتعاون الدولي والعمل على تقويته وتنويعه.

• تتبع يقظ وتقويم منتظم لسير برامج محاربة الأمية ولنتائجها، يستلزم إرساء نظام متكامل يستند إلى مؤشرات واضحة ومتعارف عليها، ويشمل مختلف البرامج المتعلقة بمحاربة الأمية، بهدف تقدير الإنجازية العامة السنوية على المستويين الكمي والنوعي. وهو تقويم يتم إدراج خلاصاته ونتائجه في تقرير سنوي، يُعَد لهذا الغرض، قصد تمكين الرأي العام الوطني من الوقوف على وضعية برامج محاربة الأمية وحصيلتها، وآفاق القضاء على هذه الآفة.

في الختام، يود المجلس الأعلى للتعليم، وهو يسهم بهذا الرأي، تجديد التأكيد على أن إنجاح المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، باعتباره مدخلا أساسيا لبلوغ أهداف مختلف الأوراش الإصلاحية والتنموية الكبرى، يتمثل بالأساس في ضمان الحق في التربية للجميع، بفرص متكافئة وبمواصفات الجودة، ولاسيما

من خلال التحقيق الفعلي للتعليم الإلزامي لكافة الأطفال إلى غاية إتمامهم سن الخامسة عشرة، وتمكين اليافعين والكبار من التعلم مدى الحياة، ومن أوفر فرص التأهيل والاندماج.

لذلك، يتعين اليوم، إعطاء دينامية أقوى ووتيرة أسرع، من أجل تحقيق أهداف كل من برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية في أقل مدة زمنية ممكنة. وهو ما يتطلب، بالدرجة الأولى، إذكاء تعبئة مجتمعية حازمة ملتزمة ومتقاسَمة بين الدولة وباقي فعاليات المجتمع ومكوناته، وذلك بُغية تمكين كل مغربي من مواطنته الكاملة، وتحرير طاقاته وتنمية مؤهلاته الذاتية، ليكون نافعا لنفسه ولوطنه، ومشاركا في ترسيخ البناء الديمقراطي لبلاده وفي تنميتها وتقدمها.

Avis du Conseil Supérieur de l'Enseignement
N° 03/2009 sur :

l'Etat des lieux et les perspectives des programmes d'éducation non formelle et d'alphabétisation

Résumé

Complexe administratif de la Fondation Mohammed VI de Promotion des Œuvres Sociales
de l'Education-Formation, Aile A 2
Avenue Allal El Fassi – Madinat Al Irfane. B.P. 6535 Al Irfane - Rabat

Tel : 05 37 77 44 25 / Fax : 05 37 77 46 12

www.cse.ma

Dépôt légal : 1089

INTRODUCTION

L'éradication de l'analphabétisme et de la non scolarisation constitue un enjeu majeur que notre pays se doit de relever dans les meilleurs délais. Il s'agit d'un objectif prioritaire dicté, à la fois, par l'obligation d'assurer le droit à l'éducation pour tous, dans le respect de l'équité et de l'égalité des chances, et par la nécessité de promouvoir et de valoriser le capital humain afin de permettre à tous nos concitoyens de contribuer activement à la réalisation des chantiers de réforme et de développement engagés par notre pays.

Si la conduite des programmes d'éducation non formelle et d'alphabétisation est un impératif social qui incombe avant tout à l'Etat, leur mise en œuvre n'est pas moins une responsabilité partagée nécessitant :

- l'adhésion effective de tous : établissements d'éducation et de formation, employeurs, secteurs productifs, corps élus, société civile, etc... ;
- l'engagement constant des familles et des populations cibles.

Répondant à une demande d'avis émanant du Gouvernement sur « l'état des lieux et les perspectives des programmes d'éducation non formelle et d'alphabétisation au Maroc », le Conseil Supérieur de l'Enseignement propose quelques orientations d'action prospective de nature à consolider les acquis en matière d'alphabétisation et d'éducation non formelle, dans la double perspective d'accélérer le rythme de réinsertion des enfants de moins de 15 ans qui se trouvent en dehors du système d'éducation et de formation ; et de permettre aux catégories touchées par l'analphabétisme d'acquérir les connaissances et les compétences de base en matière de lecture, d'écriture et de calcul.

ELÉMENTS DE DIAGNOSTIC

Education non formelle

Des résultats insuffisants face à une déperdition scolaire élevée

L'effectif des enfants non scolarisés s'élève à environ 940 000 en 2009 contre plus d'1 million en 2004. De même, le nombre d'abandons scolaires dans les cycles d'enseignement primaire et collégial a dépassé 340 000 en 2007-2008.

Ce phénomène peut être expliqué par une série de facteurs d'ordre structurel, pédagogique ou social :

- Difficultés d'application de la loi N° 04-00, relative à l'enseignement obligatoire;
- Echec scolaire;
- Expulsion de l'école;
- Insuffisance du soutien pédagogique et social;
- Absence d'internats dans certains établissements scolaires;
- Incapacité de certaines familles à couvrir les frais de scolarité de leurs enfants;
- Faible implication des partenaires de l'école dans l'accomplissement de ses missions.

Par ailleurs, les programmes d'éducation non formelle demeurent confrontés aux difficultés suivantes:

- Absence de cartes régionales ou locales d'identification des enfants non scolarisés ;
- Capacités d'accueil insuffisantes du système d'éducation non formelle;
- Inadéquation des acquis scolaires eu égard aux exigences d'intégration au sein de l'école formelle;

- Rendement insuffisant des programmes;
- Impact limité de l'action des intervenants.

Lutte contre l'analphabétisme

Un rythme de réalisation lent

Bien que le taux d'analphabétisme ait enregistré une baisse significative pour la tranche d'âge 10 ans et plus passant de 43% en 2004 à 38,5% en 2006 et de 47,7 % en 2004 à près de 43% en 2006 pour la tranche d'âge 15 ans et plus, le nombre des analphabètes demeure très élevé, atteignant quelques 8,8 millions de personnes dans la tranche d'âge 15 ans et plus, notamment chez les femmes (52% contre près de 34% chez les hommes) et dans le monde rural (61% contre 30% en milieu urbain).

Les programmes d'alphabétisation sont confrontés à plusieurs difficultés:

- Lenteur du rythme des réalisations ;
- Faiblesse de la demande et de la motivation ;
- Offre unique ;
- Absence d'une ingénierie andragogique souple et fonctionnelle, fondée sur l'apprentissage tout au long de la vie, et s'appuyant sur des mécanismes performants de coordination, d'accompagnement, d'évaluation d'acquis et de suivi des parcours des bénéficiaires.

Des problèmes de mise en œuvre communs aux programmes des deux secteurs

Le diagnostic des programmes d'éducation non formelle et d'alphabétisation met en évidence des problèmes communs, ayant trait, notamment, à la gouvernance des programmes et à la coordination des interventions et se traduisant à la fois par des insuffisances en termes d'encadrement, de rendement et

de formation et par des dysfonctionnements dans les domaines de l'information, de la communication et de la mobilisation, du suivi et de l'évaluation, de la certification, de la consolidation des acquis et du financement.

Les recommandations ci-après visent à insuffler une nouvelle dynamique aux programmes d'éducation non formelle et de réduction de l'analphabétisme et à améliorer leur efficience.

POUR DES PROGRAMMES D'ÉDUCATION NON FORMELLE ET D'ALPHABÉTISATION PLUS EFFICIENTS

Principes

Partant du principe que l'éducation est un droit fondamental garanti par l'État et un déterminant de la citoyenneté, le Conseil Supérieur de l'Enseignement rappelle le lien organique existant entre la réussite de ces programmes et l'application stricte des dispositions de la loi relative à l'enseignement obligatoire. Compte tenu de l'ampleur des déficits et de l'importance de ses enjeux, il souligne la nécessité d'un traitement spécifique et plus efficient.

Toutefois, il est à souligner que, même si les programmes d'éducation non formelle et d'alphabétisation convergent, quant-à la gestion des conséquences de la non-scolarisation, ses deux secteurs présentent des différences et des spécificités telles qu'une distinction institutionnelle et méthodologique s'avère nécessaire.

Propositions et recommandations

Education non formelle

Rattrapage scolaire et réinsertion

Le Conseil recommande la réalisation d'un recensement

exhaustif des enfants non scolarisés, comme préalable à l'élaboration d'une carte d'identification, constamment mise à jour, par sexe, âge et milieu, pouvant servir ainsi à la définition des espaces et des formes d'intervention. Par ailleurs, la généralisation des programmes d'éducation non formelle à tous les enfants concernés, y compris ceux ayant des besoins spécifiques, devrait se poursuivre ainsi que leur réinsertion dans les niveaux d'enseignement correspondants, ou dans des formations alternatives.

Parallèlement, il convient de poursuivre les objectifs prioritaires suivants :

- Eliminer les facteurs à l'origine de la non scolarisation;
- Elaborer un programme national approprié d'enseignement préscolaire au profit des enfants de 4 à 5 ans;
- Garantir une place pédagogique à tous les enfants de 6 à 8 ans et une scolarisation obligatoire au moins jusqu'à l'âge de 15 ans;
- Assurer aux enfants non scolarisés âgés de 9 à 15 ans un rattrapage scolaire et une réinsertion au sein du système d'enseignement et de formation;
- Offrir un appui pédagogique aux enfants ayant des difficultés en matière d'apprentissage et une aide sociale conditionnelle aux familles défavorisées.

Gouvernance et gestion

Dans le domaine de la gouvernance et de la gestion, le Conseil Supérieur de l'Enseignement fait les recommandations suivantes :

- Prendre des mesures d'ordre organisationnel et managérial, inspirées de la loi 04-00 relative à l'enseignement obligatoire, en vue de conférer aux programmes d'éducation non formelle une place naturelle au sein de l'enseignement obligatoire;

- Faire bénéficier les élèves concernés par ces programmes du statut réservé jusqu'ici aux élèves scolarisés;
- Renforcer la gouvernance centrale par une gouvernance décentralisée et déconcentrée;
- Encourager les initiatives et valoriser les bonnes pratiques.

Ces mesures devraient être déclinées sur deux échéances:

- A moyen terme, assurer, d'ici 2015, un rattrapage scolaire à tous les enfants en situation de déscolarisation;
- A long terme, intégrer les programmes d'éducation non formelle, de façon irréversible, au sein du système éducatif.

Amélioration pédagogique et formation

Il est proposé de :

- mieux adapter les curricula, les programmes et les moyens didactiques, propres à l'éducation non formelle, aux spécificités du secteur;
- de prévoir des formations qualifiantes appropriées en faveur des cadres éducatifs et de renforcer la recherche pédagogique dans le domaine.

Structures d'accueil et encadrement

Il convient, par ailleurs, d'assurer l'accueil des élèves de l'éducation non formelle principalement dans les établissements scolaires et de confier l'encadrement éducatif aux enseignants du primaire et du collégial, moyennant une formation appropriée et une motivation.

Parallèlement, les associations actives dans ce domaine peuvent être impliquées selon une modalité contractuelle comportant, en contrepartie d'un appui de l'Etat, un engagement sur le

respect des critères de qualité en matière d'infrastructures, d'encadrement et de rendement.

Financement

Le Conseil Supérieur de l'Enseignement propose d'augmenter l'appui financier de l'Etat destiné aux programmes d'éducation non formelle dont le coût annuel par élève inférieur à 1000Dhs, est loin de couvrir les besoins. Cet effort devra néanmoins être soutenu par d'autres ressources financières additionnelles issues de partenariats public-privé.

Suivi, évaluation et orientation

Il s'agit de mettre en place un système souple et novateur de suivi, d'évaluation, de certification et d'orientation, doté d'indicateurs standardisés, conformes aux normes en vigueur dans l'enseignement public, mais adaptés aux spécificités des programmes d'éducation non formelle.

Alphabétisation

Une mobilisation accrue et une gouvernance plus efficiente pour accélérer le rythme des réalisations

Le conseil invite à déclarer la décennie 2010-2020 décennie de la mobilisation de l'ensemble des composantes de la nation en faveur de l'éradication de l'analphabétisme dans notre pays. L'objectif consiste à lancer un vaste programme national, élaboré sur la base d'une approche décentralisée et déconcentrée, de nature à insuffler aux programmes d'alphabétisation une plus grande vitalité dans le cadre d'une stratégie intégrée et cohérente fondée sur les principes suivants.

Des objectifs quantitatifs et qualitatifs nouveaux mis en œuvre à un rythme accéléré mais suivant une programmation réaliste conciliant ambitions et capacités de réalisation et accordant la

priorité au personnel des entreprises, aux actifs en situation de chômage, y compris les mères aux foyers, et aux jeunes non scolarisés.

Les programmes d'alphabétisation doivent veiller au renforcement des acquis des bénéficiaires et à leur progression effective dans les niveaux d'apprentissage. Le processus peut se dérouler en deux étapes :

- l'alphabétisation et l'acquisition des compétences de base en lecture, écriture et calcul ;
- la poursuite du processus d'apprentissage afin de prémunir ceux qui auront franchi la première étape contre un éventuel retour à la situation d'analphabétisme.

Une bonne gouvernance : le Conseil considère que le principe, contenu dans la déclaration du Gouvernement devant le Parlement en Octobre 2007, de créer une Agence Nationale d'Alphabétisation est de nature à insuffler une nouvelle dynamique au secteur, à condition de lui assurer les conditions optimales de gestion et de gouvernance:

- Elaboration de programmes efficients et de solutions appropriées ;
- Stimulation de la demande et encouragement à l'assiduité;
- Mobilisation constante de la société et partage des responsabilités ;
- Renforcement des partenariats et coordination des différentes interventions ;
- Diversification des actions de soutien et des sources de financement ;
- Modalités d'intervention fondée sur la proximité;
- Gestion axée sur les résultats et basée sur l'évaluation et l'obligation de rendre compte.

Une ingénierie andragogique efficace autour des objectifs suivants :

- Adéquation et mise à jour régulière des curricula et des programmes ;
- Mise en œuvre d'une architecture pédagogique répondant aux exigences à la fois de l'alphabétisation, de la post-alphabétisation et de l'offre éducative fonctionnelle qualifiante ;
- Des volumes horaires et des rythmes pédagogiques appropriés ;
- Elaboration de supports didactiques adéquats et usage progressif des nouvelles technologies de l'information et de la communication.

Par ailleurs, l'approche linguistique à adopter dans l'enseignement des adultes devrait être plus conforme aux orientations de la Charte Nationale d'Education et de Formation qui considère la langue arabe comme la langue principale dans la lutte contre l'analphabétisme, sans pour autant négliger le rôle des langues maternelles (Darija et Amazigh...) pour la prise en compte des spécificités régionales et n'exclut pas l'usage d'autres expressions linguistiques en réponse à des besoins professionnels et pratiques.

Le certificat d'alphabétisation doit être reconnu et valorisé et l'accès aux métiers doit être renforcé par l'application de la discrimination positive.

Un système qualifiant d'encadrement et de formation, avec une vision intégrée de l'enseignement des adultes, fondée sur :

- l'élaboration d'un référentiel de compétences dédié à l'encadrement de ces programmes;
- l'amélioration de la situation des formateurs et cadres associatifs en termes de motivation et de perfectionnement de leur formation et de leur qualification;

- le renforcement de l'encadrement des cours d'alphabétisation par le recours aux étudiants et aux enseignants à la retraite.

Un partenariat élargi s'appuyant notamment sur :

- une capitalisation des expériences les plus réussies : cours d'alphabétisation dans les mosquées, programme d'alphabétisation fonctionnelle dans le secteur de la pêche maritime, etc ;
- l'élaboration de modèles de partenariat contractuel ;
- la stimulation de l'émulation entre les acteurs et la valorisation des bonnes pratiques ;
- le développement de la recherche appliquée dans le domaine de l'alphabétisation, en collaboration avec les universités et les centres de recherche.

En outre, compte tenu de l'importance de la communication, dans la mobilisation de la société et la stimulation de la demande, exprimée en faveur des programmes d'alphabétisation, le Conseil propose d'engager des partenariats, avec les médias publics et privés, pour la réalisation de programmes d'alphabétisation audio-visuels diversifiés et novateurs. De même, il recommande de créer des liens de communication fonctionnelle avec les populations cibles, sous forme de magazines, de publications et de programmes audio-visuels, susceptibles de promouvoir l'apprentissage pendant toute la vie.

Des ressources financières soutenues et diversifiées :

Il s'agit, d'une part, d'adopter une programmation pluriannuelle du budget affecté à la lutte contre l'analphabétisme fondamental et fonctionnel; ce qui requiert de la part de l'Etat et des secteurs publics concernés de consentir un effort financier exceptionnel.

Il s'agit, d'autre part, de diversifier les sources de financement en impliquant :

- les collectivités locales appelées désormais, à l'initiative des conseils communaux locaux, à prévoir dans leur budget

annuel consacré aux programmes de développement local, la charge financière nécessaire à la réalisation des programmes de lutte contre l'analphabétisme;

- le secteur privé, les organismes nationaux chargés de la solidarité, de l'entraide et du développement ;
- les organisations de la société civile intervenant dans le secteur ;
- la coopération internationale.

Le suivi et l'évaluation grâce, notamment, à l'implémentation d'un système intégré, regroupant les différents programmes d'alphabétisation et doté d'indicateurs objectifs et clairs, permettant une évaluation précise des réalisations annuelles dont les résultats seront portés à la connaissance à l'opinion publique nationale.

EN CONCLUSION,

Par cet avis, le Conseil Supérieur de l'Enseignement, entend réaffirmer le rôle de l'éducation pour tous dans l'accomplissement des objectifs de la réforme du système national d'éducation et de formation en particulier et dans la conduite optimale des grands chantiers de développement en général. Ce rôle déterminant est cependant tributaire, outre la qualité de notre système éducatif et de formation et l'effectivité du principe d'égalité des chances, de l'efficacité des programmes d'éducation non formelle et d'alphabétisation et de leur capacité à atteindre les objectifs tracés et à résorber les déperditions dans des délais raisonnables.

Les recommandations formulées dans le présent avis ont pour visée de contribuer à donner au processus en cours une nouvelle impulsion dans le cadre d'un sursaut national exceptionnel contre la déscolarisation et l'analphabétisme.

juillet 2009

Higher Council of Education's Consultation
Statement N° 03/2009

The Current State and Perspectives of the Programs of Literacy and Non Formal Education

Summary

INTRODUCTION

The eradication of illiteracy and non-schooling is a major and urgent challenge our country should deal with immediately. The priority of this objective is dictated by the obligation to ensure the right to education for all and the necessity to promote the human capital that should enable citizens to contribute to the country's reforms and development projects.

It is true that literacy and non-formal education programs are a social imperative that rests primarily with the State, but their implementation is a shared responsibility which requires:

- The effective participation of educational and training institutions, employers, productive sectors, the civil society and elected institutions, etc.
- The constant commitment of families and the targeted populations.

In response to a request made by the government, concerning the "current state and perspectives of literacy and non-formal education programs in Morocco", the Higher Council of Education puts forward some prospective action orientations to consolidate and reinforce the achievements both to accelerate the reinsertion process of children aged less than 15 years old within the formal educational system and to enable illiterate people to acquire the basics of reading, writing and calculation.

DIAGNOSIS ELEMENTS:

Non-Formal Education

Insufficient results and a high school quitting rate:

The number of children with no school education in Morocco reached 940 000 in 2009 compared to more than 1 million in 2004, while school quitting from primary and secondary schools exceeded 340 000 in the academic year 2007-2008.

Several structural, pedagogical and social explanations account for this phenomenon:

- Difficulties in putting into effect Law # 04-00, related to compulsory education ;
- School failure ;
- School expulsion ;
- Insufficient pedagogical and social support ;
- Lack of boarding schools ;
- The inability of some families to afford their children's school fees ;
- Insufficient involvement of school partners.

Besides, non-formal education programs face the following difficulties:

- Absence of regional or local maps to identify children with no education ;
- Lack of infrastructures devoted to non-formal education.
- Weak acquired knowledge in relation with the requirements to integrate formal schools ;
- Insufficient outcome of programs ;
- Limited impact of the educational actors and stakeholders.

Fighting illiteracy

Slow achievement pace:

The illiteracy rate has been significantly reduced for children of 10 years old and older than 10, passing from 43% in 2004 to 38.5% in 2006, and from 47.7% in 2004 to approximately 43% in 2006 for children of 15 years old and older. Still, the number of illiterate people remains very high: 8.8 million people aged 15 years old and older, especially within women 52% (approximately 34% for men) and in rural areas (61% in rural areas and 30% in urban areas).

Literacy programs face several difficulties:

- Slow achievement pace ;
- Weak demand and motivation ;
- Single offer ;
- Absence of a flexible and functional andragogical engineering based on a lifetime learning, efficient mechanisms of coordination, follow up of beneficiaries' paths and evaluation of the learners' acquisition.

Common Implementation problems:

The diagnosis of literacy and non-formal education programs reveals common problems related mainly to governance and coordination. These problems are sometimes manifested as insufficient supervision, output and training and as malfunctioning in terms of information, communication, mobilization, evaluation, follow up, certification and the consolidation of output and funding.

The aim of the following recommendations is to improve non-formal educational programs and reduce illiteracy.

TOWARDS MORE EFFICIENT LITERACY AND NON-FORMAL EDUCATIONAL PROGRAMS:

1. Tenets

Given the fact that education is a fundamental right guaranteed by the State and a determinant of citizenship, the Higher Council of Education recalls the intrinsic relation between the success of these programs and the strict implementation of the law relative to compulsory education. Taking into consideration the huge deficit in these areas and the importance of these issues, the Council underlines the necessity for a specific and more efficient treatment.

It is to be noted that even if literacy and non-formal programs converge, in the management of the consequences of non-schooling, they remain different sectors that require precise institutional and methodological distinctions and definitions.

2. Suggestions and recommendations:

2.1 Non-formal Education

School reintegration:

The Council recommends an exhaustive census of non-schooled children as a first step towards the elaboration of an identification map that is regularly updated according to gender, age and location; such a map can help define areas and types of intervention. Non-formal educational programs should cover all children concerned, including those with specific needs, along with their reintegration in corresponding levels or in alternative training programs.

It is also necessary to achieve the following important objectives:

- Eliminating the causes of non-schooling ;
- Elaborating an appropriate national preschool educational program for 4 and 5 year old children ;

- Guaranteeing education for all children aged between 6 and 8, and compulsory education until the age of 15 ;
- Guaranteeing reintegration in the system of education and training for children aged between 9 and 15 ;
- Providing pedagogical support for children with learning difficulties and a conditional social assistance for poor families.

Governance and management:

In terms of governance and management, the Higher Council of Education stresses the following recommendations:

- Taking organizational and managerial measures inspired from Law 04-00,relative to compulsory education in order to put non-formal educational programs in the framework of compulsory education;
- Giving pupils concerned by these programs the opportunity to enjoy the same status reserved for pupils in formal schools ;
- Reinforcing central governance through decentralized governance ;
- Encouraging initiatives and valuating good practices.

These measures can be achieved as follows:

- For the medium term, by 2015: ensuring schooling to all uneducated children.
- For the long term: integrating non-formal educational programs, irreversibly, in the education system.

Pedagogical improvement and training:

The Council suggests the follwoing:

- Readjusting non-formal education curricula, programs and didactic tools to the specific characteristics of the sector ;
- Introducing appropriate qualifying training programs for teachers and educational staff and encouraging pedagogical research.

Infrastructures and supervision:

The Council also indicates that pupils of non-formal education should be received in formal schools, and that school supervision should be assumed by primary and secondary well trained and motivated teachers.

Besides, associations working in this area can be involved, in return of State support, on a contractual basis including the commitment to respect the criteria of quality in terms of infrastructures, supervision and output.

Funding:

The Higher Council of Education suggests that State should increase the financial aid it devotes to non-formal education programs. The annual budget of less than 1000 dirham per pupil can by no means cover the actual needs. Public and private partners are required to make their contributions to help cover the additional expenses.

Follow up, evaluation and orientation:

The setting up of a flexible and innovative system of follow up, evaluation certification and orientation is recommended. This system should consist of standard indicators in conformity with those of public education and adapted to the specific characteristics of non-formal education programs.

2.2. Literacy :

An intensive mobilization and a more efficient governance to achieve the expected results:

The Council is looking forward to declaring the next ten years (2010-2020) as a decade of mobilization of the whole nation to eradicate illiteracy. The purpose is to launch a national program based on a decentralized approach aiming at giving more vitality to literacy programs in the context of an integrated and coherent strategy based on the following principles:

New quantitative and qualitative objectives:

The process of achieving such objectives should be activated according to realistic planning which combines both ambition and feasibility. The priority should be given to personnel from different businesses, active unemployed people, such as housewives, and non-schooled youth.

Literacy programs should reinforce the beneficiaries' acquisition and their progressive evolution throughout the various learning levels. This process can be achieved in two stages:

- Literacy and the acquisition of basic skills in reading, writing and calculation.
- The learning process should be pursued to prevent any possible regression of those who will have passed the first level.

Good governance:

The Council believes that the government's declaration in parliament in October 2007 concerning the creation of a National Literacy Agency can give more energy to the sector if the following conditions of good management and governance are observed:

- Elaboration of efficient programs and appropriate solutions;
- Stimulation of demand and encouragement of assiduity;

- Mobilization of society and sharing of responsibilities;
- Reinforcement of partnerships and coordination between all stakeholders;
- Diversification of support activities and financial resources;
- Intervention modalities based on proximity;
- Management focused on results and based on evaluation and accountability.

Efficient andragogical engineering around the following objectives:

- Adequate and regularly updated curricula and programs.
- Implementation of a pedagogical architecture suitable to the requirements of literacy, post-literacy and a qualifying functional educational offer.
- Appropriate timetables and pedagogical levels.
- Elaboration of adequate didactic supports and progressive use of new information and communication technologies.

The linguistic approach adopted in adult education should be in conformity with the orientations of the National Charter of Education and Training which considers Arabic as the main language in literacy programs, without overlooking the use of mother tongues such as Moroccan Arabic (darija) and Amazigh (Berber), in view of the regional specificities. This approach should also favor the use of other linguistic expressions for professional and practical ends.

The Literacy Certificate should be acknowledged, and access to work should be based on positive discrimination.

A supervision and training qualifying system, with an integrated vision of adult education based on:

- The elaboration of a competence referential framework for these programs ;

- The capacity building of teachers and civil society staff in terms of motivation, training and qualification ;
- The development of literacy supervision by resorting to students and retired teachers.

A broad scope of partnership based on:

- Capitalization on success experiences such as literacy courses in mosques and functional literacy programs in the sector of fisheries, etc.
- Elaboration of models of contractual partnerships ;
- Stimulation of effective interaction between all actors and valorization of good practices ;
- Development of applied research in the literacy field in collaboration with universities and research centers.

All in all, taking into consideration the importance of communication in the mobilization of society and the stimulation of demand expressed for literacy programs, the Council suggests partnerships with both public and private media in order to elaborate innovative and diversified audio-visual literacy programs. The Council also recommends the creation of functional communication links with the targeted population through magazines, publications and audio-visual programs able to promote learning for life.

Sustained and diversified financial resources:

Here, it is, on one hand, a question of adopting an annual budget allocated, for several years, to the fight against fundamental and functional literacy. This requires exceptional financial efforts from the State and the public sector.

On the other hand, financial resources should be diversified through the involvement of the:

- Local collectivities which are called to devote a part of their annual budget to programs of local development to the financial support necessary for the realization of

programs to fight against illiteracy.

- Private sector, national organisms in charge of solidarity, aid and development.
- Civil society organizations active in this sector.
- International cooperation.

FOLLOW UP AND EVALUATION

Due, mainly, to the implementation of an integrated system that includes different literacy programs and characterized by clear and objective indicators which help formulate a precise annual evaluation, the results of which should be communicated to the national public opinion.

In conclusion, the Higher Council of Education emphasizes the importance of education for all in achieving the objectives of the reform of the national system of education and training, and in participating actively in the country's global development project. This vital role is inextricably linked to the quality of our system of education and training, the effectiveness of the principle of equal chances and the efficiency of literacy and non-formal education programs as well as their ability to achieve the expected objectives and reduce school quitting within a reasonable delay.

The recommendations set in this consultation statement aim to help reviving the ongoing process within the framework of an exceptional national effort to fight illiteracy and non-schooling.

July 2009

Royaume du Maroc

Conseil Supérieur de l'Enseignement

Avis

du Conseil Supérieur de l'Enseignement

Etat des lieux et perspectives des programmes d'éducation non formelle et d'alphabétisation

Résumé

The current State and Perspectives of the Programs of Literacy and non Formal Education

Summary

Juillet 2009